وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientifie Research
جامعة عباس لغرور – خنشلة –
Abbas Laghrour University Khenchala
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
Faculty of Econolics,MANGEMENT AND Commercial Sciences
قسم: علوم اقتصادية

التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية
دراسة حالة: السودان

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين :
- حبيبة لبوازوة
- نوال ثروري

إشراف الأستاذ (ة):
- عبد اللطيف تيقان

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
شرف الدين هلال	أستاذ محاضر-ب-	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيساً
عبد اللطيف تيقان	أستاذ محاضر-أ-	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا
حسام الدين بالولي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

الحمد لله على كل نعمة، والشكر له سبحانه على وافر آلائه،

الحمد لله الذي بلغنا سراونا، نحمده جل في علاه أن اسرني القوة

والصبر على أن اتممت هذه المذكرة التي أمل أن تكون

مرجعا يستفاو منه

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف

تيقان عبد اللطيف

الذي بذل جهدا كبيرا في توجيهنا وارشاوينا ولم يبخل عليا بنصائحه القيمة

□و الى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

□في اكمال هذا العمل المتواضع

الإهداء

الحمد لله الذي و فقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع ثمرة جهدي إلى:

من سهرت الليالي تنير دربي

إلى من تشاركني أفراحي و آساتي.....إلى نبع العطف والحنان .....

إلى أروع إمراة في الوجود: أمي الغالية.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح و سلاحها العلم والمعرفة.....

إلى الذي لم يبخل علي بأي شيئ

إلى أعظم رجل في الكون: أبي العزيز.

إلى من بوجودهم اكتسب قوة و محبة إخوتي

إلى الذين طفرت بهم هدية من الأقدار صديقات وأخوات فعرفوا معنى الصداقة:

إلى كافة زملاء الدراسة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث المتواضع.

حبيبة

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم .

قبل كل شيء اشكر الله على كرمه وحسن عطاءه .

فقد وصلت رحلتي الجامعية الى بر وها انا اختم بحث تخرجي .

اهدي ثمرة تعبي الى امي الغالية و ابي الحبيب

الى الشمعة التي احترقت لتنير طريق حياتي .

الى ابي الذي افنى عمره من اجل سعادتي و وصولي

إلى كل إخوتي

الى هذا النجاح

نوال

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

عنوان المحتوى | الصفحة

الشكر والعرفان

إهداء

قائمة الجداول و الأشكال

فهرس المحتويات

مقدمة أ–و

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي الأصغر

تمهيد 02

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي الأصغر 03

المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي الأصغر 03

المطلب الثاني: تاريخ التمويل الإسلامي الأصغر 04

المطلب الثالث: خصائص وأهمية التمويل الإسلامي الأصغر 06

المبحث الثاني: مبادئ ومبررات التمويل الإسلامي الأصغر 09

المطلب الأول: أهداف التمويل الإسلامي الأصغر 09

المطلب الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي الأصغر 11

المطلب الثالث: مبررات التمويل الإسلامي الأصغر 12

المبحث الثالث : صيغ ومعوقات التمويل الإسلامي الأصغر 14

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي الأصغر 14

المطلب الثاني: معايير قبول مشروع التمويل الإسلامي الأصغر 17

المطلب الثالث: معوقات التمويل الإسلامي الأصغر 20

خلاصة 21

الفصل الثاني: مدخل إلى التنمية الاقتصادية

تمهيد 23

المبحث الأول: عموميات عن التنمية الاقتصادية 24

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية 24

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية 25

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية وأبعادها 29

المبحث الثاني: متطلبات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية 33
المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية 33
المطلب الثاني: مقاييس التنمية الاقتصادية 36
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية 38
المبحث الثالث: علاقة التمويل الإسلامي الأصغر بالتنمية الاقتصادية 40
المطلب الأول: امكانيات البنوك الإسلامية للمساهمة في التنمية 40
المطلب الثاني: دور التمويل الاسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية 42
المطلب الثالث: الاستجابة الاستراتيجية 43
خلاصة 46
الفصل الثالث: دراسة حالة السودان لدور التمويل الأصغر الاسلامي
تمهيد 48
المبحث الأول: التمويل الإسلامي الأصغر في السودان 49
المطلب الأول: نشأة وتطور التمويل الاسلامي في السودان 49
المطلب الثاني: نظرة عامة عن التمويل الأصغر في السودان 52
المبحث الثاني: التجربة السودانية في التمويل الأصغر 55
المطلب الأول: مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر في السودان 55
المطلب الثاني: جهود بنك السودان المركزي في تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر 58
المبحث الثالث: تجارب بعض البنوك السودانية في التمويل الأصغر 60
المطلب الأول: تجربة بنك الأسرة السوداني 60
المطلب الثاني: بنك الإبداع السوداني للتمويل الإسلامي المصغر 64
المطلب الثالث: بنك الإدخار والتنمية والاجتماعية 67
خلاصة 71
خاتمة
قائمة المراجع
الملاحق
ملخص الدراسة

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

•الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الصيغ الإسلامية وأمثلة لخيارات استخدامها في التمويل الأصغر	17
02	تطور عدد مؤسسات التمويل الاسلامي الأصغر 2012–2020	50
03	تطور حجم التمويل الاسلامي الأصغر في السودان 2012–2019	51
04	حجم التمويل الأصغر في السودان خلال سنتي 2020 و2021	53
05	مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر في السودان خلال سنتي 2020 و2021	54
06	التمويل المصرفي الممنوح من بنك الأسرة السوداني خلال الفترة 2000–2010	62
07	أهم نجاحات بنك الأسرة السوداني	62
08	حجم التمويل الممنوح من طرف بنك الأيداع خلال الفترة2014–2019	66
09	حجم التمويل الممنوح من طرف بنك الأيداع خلال الفترة2014–2018	67
10	تطور حجم التمويل الأصغر لبنك الإبداع السوداني حسب المناطق للفترة 2015–2018	67
11	التمويل الأصغر المنفذ في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية للفترة (2013 – 2017)	68
12	تصنيف التمويل الأصغر في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية حسب القطاع للفترة (2013 – 2017)	69
13	التمويل الأصغر المنفذ في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية للفترة (2013–2017)	69
14	التمويل الأصغر المنفذ في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية (حسب القطاع) للفترة 2013– 2017	70

قائمة الجداول والأشكال

•الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معايير قبول مشروع التمويل الإسلامي الأصغر	20
02	عدد مؤسسات التمويل الأصغر في بعض الدول العربية	52

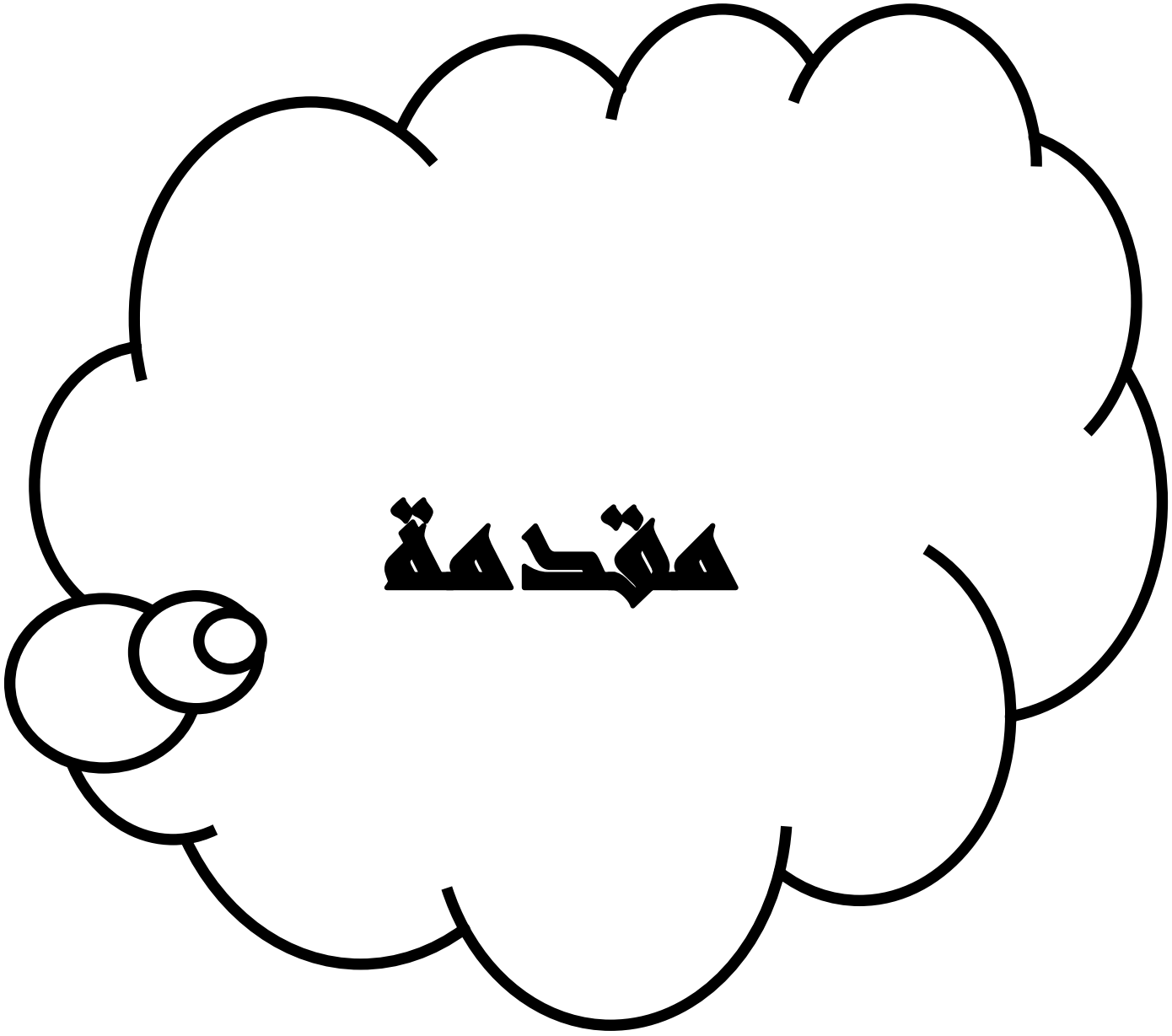
مقدمة

مقدمة:

تمثل التنمية تحديا كبيرا لمختلف شعوب العالم، لأنها عملية مستمرة ومستدامة تعمل على مكافحة مظاهر التخلف وتسعى إلى التقدم في مختلف مجالات الحياة. كما أنها تواجه المشكلات الاقتصادية من خلال مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والاستقرار النقدي والمالي بشكل خاص، بالإضافة إلى السعي لتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال مكافحة مظاهر الفقر والبطالة، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، والعمل على تقليص الفجوات بين مختلف فئات المجتمع.

فالحد من الفقر وتحقيق التنمية في الدول العربية والإسلامية يظهر وفق آليات حديثة ومن أهمها التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع لصالح الفقراء، إذ يعتبر إحدى أدوات الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

فالتمويل الإسلامي الأصغر يحظى بأهمية كبيرة، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققته الخدمات المالية الإسلامية، إلا أنه لا يزال من الضروي تطوير خدمات التمويل الإسلامي الأصغر، حيث يعد من أهم الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء ومحدودي الدخل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يعمل على توفير فرص عمل للفقراء مما يزيد من دخلهم وقدرتهم على التحكم في الموارد المالية مما يساهم في التحفيف من حدة الفقر والبطالة وتداول الثروات وتدويرها في الاقتصاد، لتحقيق تنمية اقتصادية كبيرة.

1-اشكالية الدراسة:

تزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي الأصغر لأنه يلبي طلبات التمويل من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، مما يساعد في إنشاء المشاريع المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ولقد تبلورت إشكالية الدراسة في التـالي :

- **مادور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان؟**

وتندرج ضمن هذ الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

-هل نجح التمويل الإسلامي الأصغر في بنوك السودان ؟

-هل تساهم البنوك الاسلامية في التنمية؟

2-فرضيـــات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- نجحت العديد من البنوك السوادنية في تبني التمويل الإسلامي الأصغر ؛

- تساهم البنوك الاسلامية في التنمية من خلال العديد من الآليات؛

3-أهداف الدراسة:

-تقديم اطار نظري حول التمويل الاسلامي الأصغر؛

-تقديم اطار نظري للتنمية الاقتصادية؛

-تهدف الدراسة إلى تحديد الأثر الذي صنعه التمويل الإسلامي الأصغر على التنمية الاسلامية؛

-إعطاء حوصلة عن التجارب الناجحة للسودان في التمويل الاسلامي الأصغر.

4- دوافع اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الاعتبارات والأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وهي:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص.
- إثراء المكاتب الجامعية بمثل هذه المواضيع لندرتها.

5- صعوبات الدراسة:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات والعوائق أهمها:

-ندرة البحوث في هذا الموضوع باللغة الأجنبية؛

- ضيق الوقت المخصص لإنجاز البحث.

7- حدود الدراسة:

لقد تمت هذه الدراسة في حدود زمنية ومكانية كما يلي:

-الحدود الزمنية: الفترة من 2019-2022 بالتقريب وهي الفترة الخاصة بتوفر البيانات.

-الحدود المكانية: الجهاز المصرفي السوداني.

8- الأدوات المستخدمة والمنهج المتبع في الدراسة:

-الجانب النظري: تم الإعتماد في هذا الجانب على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهذا من خلال وصف كل مايتعلق بمتغيرات الدراسة، وتحليلي بعض الاحصائيات المتعلقة بدراسة حالة السودان.

9-الدراسات السابقة :

إن إثراء أي بحث علمي يستدعي الاستناد إلى الدراسات السابقة، و الحديث عن التمويل الإسلامي الأصغر قد تم التطرق إليه وأثره على التنمية ليس بالموضوع الجديد تطرق العديد من الباحثين اليه من بينها:

أ. دراسة نوال يحياوي، تحت عنوان "**تفعيل آليات التمويل الإسلامي الأصغر لتحقيق التنمية المحلية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل واستثمار محلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 2023/2022، وتمثلت اشكالية دراستها في: **كيف يمكن تفعيل آليات التمويل االإسلامي الأصغر لتحقيق التنمية المحلية؟**

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

يمتلك التمويل الإسلامي الأصغر من الصيغ والأساليب ما يكفي لتميكنه من تمويل المشاريع الصغيرة في شتى القطاعات وفي كل الفترات؛

-تعتبر صيغ التمويل الإسلامي وسلة من وسائل تسيير التمويل أمام أصحاب المشروعات الصغيرة، فضلا عن اهتمامها وكذا قدرتها على تلبية مختلف الحاجات الضرورية للفئات الفقيرة والمحرومة في المجتمع؛

- حظيت التنمية باهتمام كثير من المفكرين كالفقهاء المسلمين، فقد أظهروا أنها ليست عملية إنتاج فحسب، وإنما هي عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع، وأنها ليست عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الفرد وتقدمه في المجالين المادي والروحي.

ب. دراسة أسماء عربي تحت عنوان" **تفعيل دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر-تجارب دول رائدة وسبل الاستفادة منها**"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد ومالية محلية، جامعة برج بوعريريج، 2023/2022. وتمثلت اشكالية دراستها في:

كيف يمكن أن نفعل دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر على ضوء الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال؟

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-التمويل الأصغر يعد مدخلا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المحلية، حيث لا تتحقق التنمية المحلية من خلال اطلاق المشروعات الكبرى فقط، وإنما أيضا من خلال المشروعات الصغيرة والتموسطة كمبادرات فردية محلية؛

-تواجه صناعة التمويل الأصغر في الجزائر الكثير من المشكلات والعراقيل؛

-يمكن استخدام أنماط تمويل أصغر جديدة مثل الإقراض الجماعي وتمويل المشروعات العائلية.

ج. دراسة أحمد يقور، نصيرة موسى، محمد رضا بوشيخي، تحت عنوان "**التمويل الإسلامي الأصغر لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي**"، مجلة أراء

للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي أفلو، المجلد3، العدد2، 2021. وتمثل اشكالية دراسته في:

كيف يساهم التمويل الإسلامي الأصغر كأداة لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي؟

ولقد توصول إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-يقدم التمويل الإسلامي الأصغر نموذجا بديلا لملايين الفقراء الذين لا يستفيدون حاليا من خدمات التمويل الأصغر التقليدية، حيث يجمع بين المبادئ الاجتماعية والاسلامية بالقدرة على توفير الفرص لصالح الفقراء؛

-لقد قامت السودان بتخصيص جزء من محفظة التمويل لدى بنوكها لتمويل صغار المنتجين والحرفين والمهنين؛

-استنادا إلى القواعد الإسلامية يتحقق الشمول المالي من خلال أدوات أساسية تتمثل في تقاسم المخاطر وإعادة التوزيع العادل للثروة مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

10- هيكل الدراسة:

في محاولة لمعالجة الإشكالية واختبار الفرضيات والإحاطة بجوانب الموضوع قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول:

-الفصل الأول: الاطار النظري للتمويل الإسلامي الأصغر، وشمل ثلاث مباحث:

المبحث الأول **ماهية التمويل الإسلامي الأصغر**؛

المبحث الثاني: **مبادئ ومبررات التمويل الإسلامي الأصغر**؛

والمبحث الثالث: **صيغ ومعوقات التمويل الإسلامي الأصغر**.

-الفصل الثاني: مدخل للتنمية الاقتصادية وقسم الى:

المبحث الأول: عموميات عن التنمية الاقتصادية ؛

والمبحث الثاني: متطلبات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

اما المبحث الثالث: علاقة التمويل الإسلامي الأصغر بالتنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة حالة السودان لدور التمويل الإسلامي الأصغر وشمل: **المبحث الأول: التمويل الإسلامي الأصغر في السودان**

المبحث الثاني: التجربة السودانية في التمويل الأصغر

المبحث الثالث: تجارب بعض البنوك السودانية في التمويل الأصغر

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي الأصغر

تمهيد:

يعد التمويل الأصغر الإسلامي من بين أهم الأساليب التمويلية نظرا لما يوفره من منتجات تمويلية تساعد على تحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة ذوي الدخول الضعيفة، وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر كغيرها من دول العالم باتخاذ جملة من الإجراءات لتدعيم هذا النوع من المؤسسات من الناحية المادية، التنظيمية والتشريعية، حيث تم إنشاء عدة هياكل تسهر على دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول ماهية التمويل الإسلامي الأصغر

المبحث الثاني: مبادئ ومبررات التمويل الإسلامي الأصغر

المبحث الثالث: صيغ ومعوقات التمويل الإسلامي الأصغر

المبحث الأول ماهية التمويل الإسلامي الأصغر

يحضا التمويل الإسلامي المصغر بأهمية بالغة، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته صناعة الخدمات المالية الإسلامية، مازال من اللازم تنمية خدمات التمويل الإسلامي المصغر، باعتباره إحدى أهم الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء ومنخفضي الدخل بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الاول تعريف التمويل الإسلامي الأصغر

تعددت التعاريف التي تناولت موضوع التمويل الإسلامي الأصغر، ومن أبرز هذه التعاريف نذكر مايلي:

-عرف التمويل الإسلامي الأصغر بأنه: تقديم تمويل عيني أو نقدي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وأصولها للفقراء من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر والبطالة.[1]

-كما عرف أيضا التمويل الإسلامي الأصغر بأنه: توفير الخدمات المالية في المقام الأول وتتمثل في الائتمان، الأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشطين اقتصاديا وغير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية، وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال الأنظمة المصرفية الرسمية.[2]

---

[1]-فرطاس سامية، **التمويل الأصغر الإسلامي: نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف، محاضرات، جامعة سطيف، 2011**، ص2، تم الاطلاع في 2024/2/15 متوفرة عبر

phg, hg ، https://iefpedia.com

[2]-عدة بركاهم، بوساحة محمد لخضر، **التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر-الوكالة الوطنية للقرض المصغر-**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد8، العدد2، 2021، ص95.

– وعرف أيضا بأنه: تقديم ثروة عينية أو نقدية إما على سبيل اللزوم أو التبرع أو التعاون أو الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها ، لقاء عائد معنوي أو مادي تحث عليه أو نتيجة الأحكام الشرعية.[1]

–كما تم تعريف التمويل الإسلامي الأصغر أنه: قيام الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري.[2]

مما سبق نستنتج أن التمويل الإسلامي الأصغر يشير إلى جملة من الخدمات المالية المقدمة وفق ما تنص عليه الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: تاريخ التمويل الإسلامي الأصغر

لقد ظهر التمويل الإسلامي الأصغر على يد البروفيسور محمد يونس في عام1972م ببنجلاديش بعد إصابة البلاد بمجاعة قاسية " قتل فيها ما يقرب من مليون ونصف المليون" وفي الفترة من 1979م حتى 1983م امتد العمل بنجاح إلى عدة محافظات أخرى وفي سبتمبر1983م تحول المشروع إلى مصرف مستقل باسم مصرف جرامين وهي كلمة بنغالية معناها بنك القرية.

أما عن الطلب على التمويل الأصغر الإسلامي في بعض البدان فهي:

تكشف دراسات السوق التي أجريت بتكليف من مؤسسة التمويل الدولية على أن 20 بالمئة من الفقراء في الجزائر والأردن استشهدوا بأسباب دينية جعلتهم لا يسعون للحصول على خدمات التمويل الأصغر التقليدية، بينما ترتفع هذه النسبة إلى40 بالمئة في اليمن وسوريا.

---

[1]–عدنان عوض الرشيدي، **التمويل الإسلامي متناهي الصغر وأثره في التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة الكويت، 2020، ص28.

[2]–أحمد يقور، نصيرة موسى، محمد رضا بوشيخي، **التمويل الإسلامي الأصغر لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي أفلو، المجلد3، العدد2، 2021، ص30.

أشار الممارسون المحليون وجامعو المعلومات البارزون إلى اتجاهات متماثلة في الاحتياجات في كل من إندونسيا وأفغنستان وباكستان والأراضي الفلسطينية، وكذلك في المناطق ذات الأغلبية المسلمة في الهند وسريلانكا، وبروناي، وكمبوديا، والفليبين.

وكشف مسح سيجاب ل2008 أن المعروض من التمويل الأصغر الإسلامي العالمي محدود للغاية ويتركز في عدد قليل فقط من البلدان.

ومقارنة بما شهدته صناعة التمويل الأصغر من نموا كبيرا خلال السنوات الثلاثين الماضية في البلدان العربية، حيث شهدت هذه الصناعة إقامة ما يقرب من 10.000 مؤسسة للتمويل الأصغر عبر العالم بمجموع معاملات قدره50 مليار دولار أمريكي، هذا وقد بلغ عدد المستفيدين من خدماتها عبر العالم أكثر من110 مليون شخص. نجد نسبة التمويل الأصغر الإسلامي لا يزيد عن 0.05 بالمئة من مجموع انتشار التمويل الأصغر.

أما في العالم العربي فإن عدد المقترضين النشيطين الذين يستخدمون التمويل الأصغر الإسلامي في مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في السوق لمدة 7إلى 10سنوات، يصل إلى 2000 إلى 7000 مقترض فقط.[1]

ومن خلال هذه الاحصائيات نجد أن هناك طلبا كبيرا على هذا النوع من التمويلات ونستطيع اعتبارها فرصة هائلة تجاه سوق التمويل الإسلامي الأصغر باعتباره سوق ناشئ أمامه هذا الطلب للنمو والوصول لعدد أكبر من عملائه.

[1]– الأزهر عزه، سمية الأرقط، **التمويل الإسلامي الأصغر في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي**، ورقة بحثية مقدمة للندوة العلمية في موضوع: المالية الإسلامية، التطبيقات، التحديات، والآفاق، ص4.

المطلب الثالث: خصائص وأهمية التمويل الإسلامي الأصغر

تم تخصيص هذا المطلب لتناول خصائص وأهمية التمويل الإسلامي الأصغر من خلال:

أولا: خصائص التمويل الإسلامي الأصغر

تتعدد وتتنوع خصائص التمويل الإسلامي ولعل أبرزها ما يلي:[1]

-التمويل الإسلامي الأصغر يقدم كنموذج بديل للملاين من الفقراء والأشد فقرا في العالم الإسلامي الذين لا يرغبون في الاستفادة من خدمات التمويل الأصغر التقليدي؛

-يقدم للفقراء خدمات مالية صغرى وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛

-يعمل على استئصال الفقر المدقع من خلال استهدافه للشريحة الأشد فقرا، فهذا النوع من التمويل لا يستثني شريحة الأشد فقرا من دائرة اهتماماته وتعاملاته؛

-التمويل الأصغر يسمح للفقراء بانشاء مشاريع صغرى خاصة بهم وذلك من خلال توفير رؤوس الأموال الضرورية لها، هذه المشروعات تمكنهم من الحصول على دخل دائم يساعدهم في التحفيف من حدة الفقر؛

-التمويل الإسلامي الأصغر يساعد الفقراء على المشاركة في إحداث التنمية في المجتمع؛

-نظام التمويل الإسلامي الأصغر يملك العديد من الأساليب والصيغ في تمويله للفقراء، فهنالك أساليب للتمويل قائمة على التبرعات والبر والإحسان، وأساليب للتمويل قائمة على المشاركات، وأساليب تمويل أخرى قائمة على الإئتمان التجاري، هذا التنوع في الأساليب

[1]-نوال يحياوي، **تفعيل آليات التمويل الإسلامي الأصغر لتحقيق التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل واستثمار محلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 2023/2022، ص ص30، 31.

والصيغ يسمح للفقراء باختيار الأسلوب المناسب لهم حتى يتمكنوا من إقامة مشاريع تتوافق مع قدراتهم ورغباتهم في نفس الوقت؛

-تعد أساليب التمويل القائمة على التبرعات والبر والإحسان بمثابة شبكة أمان اجتماعية لمن هم أشد فقرا وذلك من أجل تلبية الحاجات الأساسية لهم، وحتى يتمكنوا بعد ذلك من إقامة مشاريع خاصة بهم تمكنهم من الحثول على دخل يغنيهم عن السؤال؛

-يسمح بتمويل المشاريع الصغرى والصغيرة في مختلف القطاعات، سواء كانت في قطاع الزراعة أو التجارة أو الصناعة أو حتى الخدمات؛

-يحقق التمويل الإسلامي الأصغر تنمية متوازنة من خلال السماح للمشروعات الممولة بالانتشار في كافة أنحاء الدولة وبخاصة في الأرياف التي تكون مستويات التنمية فيها متدنية للغاية؛

-يسمح التمويل الإسلامي الأصغر بتحقيق معيار العدالة بين مقدمي التمويل الاسلامي الأصغر والفقراء.

ثانيا: أهمية التمويل الإسلامي الأصغر

تتمثل أهمية التمويل الإسلامي الأصغر في النقاط التالية:[1]

-يعد أداة للتخفيف من حدة الفقر، فتقديم التمويل للأشخاص والأسر الفقيرة يساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الكريم؛

-يعتبر التمويل الإسلامي الأصغر أداة مهمة في تحقيق المشاريع الخاصة التي تساهم في التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج والتصنيع؛

[1]-محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة-دراسة لأهم مصادر التمويل**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، 2003، ص40

-يساهم التمويل الاسلامي الأصغر في زيادة الطلب على السلع والخدمات الأخرى فمن خلال تمويل الأفراد والأسر لانجاز مشاريع صغيرة يصبح لديهم دحل معتبر يجعلهم يزيدون من الطلب على باقي الخدمات والسلع؛

- يساهم التمويل الاسلامي الأصغر في خلق قاعدة عريضة وواسعة من فرص العمل، من خلال تنويع المشاريع المطروحة، وبالتالي يخفض من معدلات البطالة؛

-باستطاعة التمويل الإسلامي الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسيبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الصغير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي؛

-يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل الأصغر ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي؛

-التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة، فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل؛

أن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل يساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.

المبحث الثاني: مبادئ ومبررات التمويل الإسلامي الأصغر

يشكل التمويل الإسلامي حاليا موضوع الساعة من خلال العديد من الدراسات والبحوث والملتقيات، بعد التطرق إلى ماهيته من خلال المبحث الأول، نتطرق من خلال هذا المبحث إلى الأهداف التي يسعى لتحقيقها، ومبرارات العمل به، ومبادئه.

المطلب الاول: أهداف التمويل الإسلامي الأصغر

يسعى التمويل الإسلامي الأصغر إلى تحقيق جملة من الأهداف، من بينها ما يلي:[1]

1-توفير الخدمات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية:

توجد فئة من المجتمعات الإسلامية تضم أفرادا لا يرغبون في الحصول على الخدمات المالية التقليدية حتى وإن كانت الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية غير متوفرة أو كانت هذه الخدمات ذات تكاليف منخفضة، فإنهم يفضلون التعامل بالخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

2-استئصال الفقر المدقع:

وذلك من خلال استهدافه للشريحة الأشد فقرا إلى جانب شريحة الفقراء النشيطين اقتصاديا، فالتمويل الإسلامي الأصغر لا يستثني شريحة الأشد فقرا من دائرة اهتماماته وتعاملاته كما يفعل التمويل الأصغر التقليدي.

3-تطبيق الفجوة والهوة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية

من بين الأهداف التي يعمل عليها هذا التمويل هي تضييق وتقريب الفجوة بين الطبقات الفقيرة والغنية، وذلك من خلال التزام المسلمين بتأدية الواجبات المفروضة والمستحبة عليهم

[1]- نوال يحياوي، مرجع سابق، ص34.

كالزكاة، الصدقات....، من أجل تغطية الحاجات الضرورية للمعوزين والمعدومين من مأكل ومشرب...الخ.

4-إحداث تنمية محلية من خلال إقامة مؤسسات مالية محلية

تعتبر إقامة تنمية محلية تعمل على تقديم التمويل الأصغر وفق مبادئ الشريعة الإسلامية أحد المتجهات الأساسية لإحداث تنمية محلية خاصة في المناطق الريفية، هذه المؤسسات بإمكانها أن تعمل على دعم وتنويع الاستثمار المحلي في هذه المناطق، وتسهيل الوصول إلى مصادر تمويل المشروعات الصغرى بشروط مناسبة وميسرة إضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الفرص.

5-تقليل التعرض لمشكلات فرط المديونية:

بما أنه غير مسموح للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل على تقديم التمويل الأصغر تقاضي أي شكل من أشكال الفائدة في كافة تعاملاتها، والسماح لها بالاعتماد على صيغ المعاملات الإسلامية أساسا لتزويد الشرائح المستهدفة بخدماتها، ومن خلال هذه الصيغ لن يكون ممكنا لمؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر جعل العميل يتخبط في مشكلة فرط المديونية ولن تسطيع حتى تحقيق أية أرباح في حين يعاني عملائها الخسارة.

6-التركيز على الأنشطة الاقتصادية:

يطرح النظام الإسلامي صيغ تمويلية متنوعة على الأفراد الراغبين في إنشاء المشاريع الصغرى الخاصة بهم في شتى القطاعات، فما يميز هذه الصيغ أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي الملموس للاقتصاد، أي بالانتاج الحقيقي.

7-خلق المزيد من فرص العمل:

إن المؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية يمكنها أن تركز أيضا على الأفراد الذين لديهم رأس مال بشري ومهارات تمكنهم من إنشاء مشاريع اقتصادية إضافة إلى الأعمال التجارية مما يؤدي إلى خلق فرص عمل في الاتجاهين.[1]

المطلب الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي الأصغر

للتمويل الإسلامي العديد من المبادئ التي يقوم عليها ويمكن حصرها في النقاط التالية:[2]

-تحريم الفائدة وهو المبدأ المركزي للنظام الإسلامي؛

-يتقاسم معطي رأس المال وصاحب المشروع مخاطر العمل بدلا من تقاسم الربح فقط؛

-المال كرأس مال احتياطي: يعامل المال كرأس مال، والذي يعني أن يصبح المال رأس مال فعلي فقط عندما يتداول مع غيره من الموارد للنشاط الإنتاجي؛

-لا يشجع النظام المالي الإسلامي الاحتكاري، ويحرم المعاملات التي تنطوي على أقصى درجات عدم التأكد والمخاطرة؛

-يتمسك الإسلام بالالتزامات التعاقدية ووضوح وشفافية المعلومات، ففي عقود البيع مثلا، يجب أن يكون المنتج أو الحدمة التي تباع أو تشترى واضحة لكلا الطرفين وتهدف هذه الميزة إلى الحد من خطر المعلومات غير المماثلة والمخاطر المعنوية؛

-محرم على المسلمين الربح من الأنشطة التي تعد غير أخلاقية كالاستثمار في الأعمال المتعلقة بالخمر، المقامرة وغيرها فهي أنشطة محرمة؛

---

[1]-حبيب أعطية، عبد الكريم قندوز، **دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2021، ص11.

[2]-الأزهر عزه، سمية الأرقط، مرجع سابق، ص5.

-لا يسمح المسلمين ببيع ما لا يمتلكون، لذا فلا يسمح بالبيع على المكشوف.

ومن هذه المبادئ نلاحظ أنها ترتكز على المبادئ الأخلاقية حيث لا ضرر وضرار والمعروف أن المبادئ الأخلاقية تهدف إلى التميز الاجتماعي والتخلص من العديد من المشاكل التي تواج المجتمع فمثلا اعتمادا عليها نجد المستخدم لهذا التمويل مع أنه مصغر إلا أنه يبعده عن تحمل المخاطرة وكذا يساعده في الاندماج في مجال العمل ليخلصه من البطالة واخراجه من دائرة وضالقة الفقر التي تواجه مستخدم التمويل الأصغر التقليدي.

المطلب الثالث: مبررات التمويل الإسلامي الأصغر

يعود التوجه لاستخدام التمويل الإسلامي الأصغر لعدة مبرارات وهي:[1]

-كونه بديل مناسب يقوم على أسس اسلامية، وبذلك فهو يتيح الفرصة لكل المتعاملين الذين تمنعهم معتقداتهم الدنية وأفكارهم الايديولوجية من التعامل مع طرق التمويل التقليدية؛

-يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء وذوي الدخول المنخفضة وصغار المنتجين، المستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية بمختلف أشكالها المؤسساتية؛

-الارتفاع الرهيب لمستويات الفير والبطالة في العديد من دول العالم الإسلامي؛

-مرونة أسلوب المشاركة في إمكانية تمويل أي مشروع سواء أكان صغيرا أو متوسطا ولا سيما المشاركة المنتهية بالتمليك حيث تمكن الشريك من تملك المشروع بعد تخرج المصرف الإسلامي؛

[1]-اسماعيل مومني، عبد الناصر براني، **علي باللموشي، التمويل الإسلامي الأصغر ودوره في تحقيق الشمول الاقتصادي**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد7، العدد1، 2022، ص ص370، 371.

-مساهمة المشاركة بطريق مباشر في التنمية الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة للدخل القومي.

ومن التجارب الناجحة في هذا الإطار على مستوى العالم الاسلامي التجربة الماليزية التي اهتمت بالتمويل الأصغر، واستطاعت خلال ثلاثة عقود (1970-2000) تخفيض معدل الفقر من 52.4 بالمئة إلى 5.5 بالمئة، كما حققت عدة تجارية لبلدان اسلامية أيضا نتائج ممتازة في هذا الإطار، وقد عرفت دول عربية وإسلامية أخرى مستويات متفاوتة من النجاح في الحد من مشكلة الفقر منها مصر، سوريا، فلسطين، بنجلاديش وغيرها.

المبحث الثالث: صيغ ومعوقات التمويل الإسلامي الأصغر

وجه التمويل الأصغر الإسلامي لفئة معينة من المجتمع من أجل مساعدتها بطريقة تضمن لها كرامتها وحريتها وحقوقها وفي نفس الوقت الاستفادة من قدراتها الإنتاجية العملياتية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء مما يعني ذلك تحريك العجلة الاقتصادية في مختلف القطاعات، وذلك وفق صيغ، ومعايير لقبول هذا التمويل.

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي الأصغر

تنقسم هذه الصيغ إلى:[1]

أولا: صيغ المشاركات (تمويل استثماري):

1. المضاربة:

تعرف تقنيا بأنها تقدم تمويلا نقديا يتمتع بمرونة واسعة في الاستخدام في المضاربة المطلقة ومرونة مفيدة في المضاربة المقيدة.

يتم تحديد نسب توزيع الربح على الطرفين مسبقا في شكل حصة شائعة لكل من المضارب ورب المال، يتمتع بمرونة أكبر في تحديد حصص الربح.

2. المشاركة:

تعرف تقنيا بأنها تقدم تمويلا نقديا في غالب الأحيان، يسهم كل الشركاء بحصة في رأس المال، يمكن توزيع الربح بحسب اتفاق الشركاء مع تحديد هامش للإدارة، نسب توزيع الربح مسبقا عند توقيع العقد.

[1]–جعفر شريقي، دور **التمويل المصغر الإسلامي في تحسين مستوى المعيشة (إندونسيا نموذجا)**، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد4، العدد1، 2019، ص ص90،91.

ثانيا: الصيغ القائمة على الديون (تمويل تجاري):

1. المرابحة:

تعرف تقنيا بأنها تقدم سلعة حاضرة للعميل ونقود آجلة للبنك، يتمثل ربح البنك والذي يحدد مسبقا من وجهة نظر التحليل المالي كلفة تمويل لطالب السلعة إذ يحسب هذا الربح بين الثمن الحاضر في السوق والثمن المؤجل للمرابح.

2. الإجارة:

تعرف تقنيا بأنها تمثل عائدا نقديا لمالك الأصل، يمكن تحديد الأقساط الايجارية الكلية على ضوء جملة عوامل من بينها التكلفة الكلية لحيازة الأصل كما أن الأصل يظل مملوكا للمؤجر مما يمكن من تداول صكوك الإجارة بيعا وشراء.

3. **السلم:**

تعرف تقنيا بأنها توفر تمويلا نقديا للمسلم إليه لأنه يمكن المسلم إليه من بيع سلعته المؤجلة بشعر نقدي حاضر، كما لا يشترط أن يستخدم المسلم إليه رأسمال السلم في الحصول على سلعة المسلم، وله أن يستخدمه كما يشاء، ويصعب معرفة تكلفة التمويل المتمثلة في الفرق بين سعر البيع الحالي والسعر المتوقع عند تسليم السلعة بصورة قطعية.

4. **الاستصناع:**

تعرف تقنيا بأنها توفر تمويلا عينيا (سلع وأصول)، ويمكن تحديد هامش الربح كنسبة من التكلفة الكلية على ضوء العلاقة التعاقدية بين طرفيه، كما لا يمكن تداول دينه إلا بشرط تداول الدين المعروفة والمرتبطة بالقيمة الاسمية وأجل التسديد المرابحة.

ثالثا: الصيغ القائمة على الأجر التعاقدي (تمويل تكافلي):

تقدم تمويلا نقديا في غالب الأحيان كما يمكن أن يكون أصلا عينيا، وتتمثل أساسا في: الزكاة، الصدقات، الوقف.

جدول رقم(1): الصيغ الإسلامية وأمثلة لخيارات استخدامها في التمويل الأصغر

الصيغة	المجال الملائم	ملاحظات
المضاربة	-تمويل شراء الأصول الثابتة؛ -تمويل احتياجات رأس المال العامل	-تصلح لكافة الأنشطة الانتاجية؛ -الأنسب لتمويل الحرفيين والمهنيين.
المشاركة	- تمويل شراء الأصول الثابتة؛ - تمويل احتياجات رأس المال العامل.	-تصلح لكافة الأنشطة الانتاجية؛ -الأنسب لتمويل الصناعة.
المرابحة	- تمويل شراء الأصول الثابتة؛ - تمويل احتياجات رأس المال العامل.	-تصلح لكافة الأنشطة الانتاجية؛ -الأنسب لتمويل شراء المساكن.
الإجارة	-تمويل شراء الأصول الثابتة؛ -تمويل الخدمات (الصحية والتعليمية)	-الأنسب لتمويل شراء المساكن والسيارات.
السلم	-تمويل شراء السلع الصناعية والزراعية؛ -تمويل احتياجات رأس المال العامل؛ -التمويل النقدي (احتياجات السيولة).	-تصلح لتمويل النشاط الزراعي؛ -تصلح لتمويل التصنيع الزراعي.
الاستصناع	-تمويل شراء الأصول الثابتة.	-تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية.

المصدر: عصام محمد علي الليثي، **إنجاح الصيغ الإسلامية في التمويل الأصغر: مع الإشارة إلى تجربة بنك الأسرة (السودان)**، مجلة دراسات إسلامية، المجلد19، العدد1، 2013، ص14-16.

المطلب الثاني: معايير قبول مشروع التمويل الإسلامي الأصغر

هناك مجموعة من المعايير يجب توافرها حتى يتم قبول تمويل مشروع صغير بأحد الصيغ الإسلامية، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:[1]

1. معيار المشروعية:

أي أن يكون نشاط المشروع الصغير حلالا طيبا يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فلا يجوز تمويل المشاريع المحرمة شرعا.

2. معيار الربحية:

بمعنى أن يحقق هذا المشروع أرباحا حتى يتمكن العميل من سداد التزاماته.

3. معيار المخاطر:

أن تكون المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروع مقبولة في ضوء الأعراف ويمكن درأها أو التحقق من حدثها بأي أسلوب من أساليب التأمين المشروعة.

4. معيار حق المصرف في المتابعة والرقابة على المشروع:

أن يكون هناك اتفاق بين المصرف والعميل على أن يكون المصرف الحق في إرسال ممثلين له لمتابعة سير تشغيل المشروع وإعداد التقارير اللازمة.

5. معيار الضمان ضد التقصير والإهمال:

بمعنى أن يقوم العميل بعرض الضمانات الممكنة ضد إهماله وتصيره وتعديه على التمويل وضياع الأموال.

[1]–عمار درويش، صالح سميرة شهرزاد، **التمويل الإسلامي الأصغر كمصدر لتمويل المشاريع المصغرة–دراسة حالة بنك الخليج الجزائر(وكالة عين تموشنت)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد17، العدد1، 2022، ص268.

6.معيار الكفاءة الفنية:

ومعناه أن يتوفر في العميل شروط الخبرة والقدرة على تنفيذ المشروع بالإضافة إلى توافر القيم الإيمانية والمثل الأخلاقية والمعلومات الطبية عن العميل.

7.معيار الخطة الإستثمارية:

أن يتفق المشروع مع خطة المصرف الإسلامي الإستراتيجية في الاستثمار وخصوصا من منظور التنمية الاقتصادية.

8.المعيار القانوني:

أن يكون للعميل كيان قانوني، أي شخصية طبيعية أو اعتبارية وأهلية للتعاقد.

يمكن تلخيص هذه المعايير في الشكل التالي:

الشكل رقم(1): معايير قبول مشروع التمويل الإسلامي الأصغر

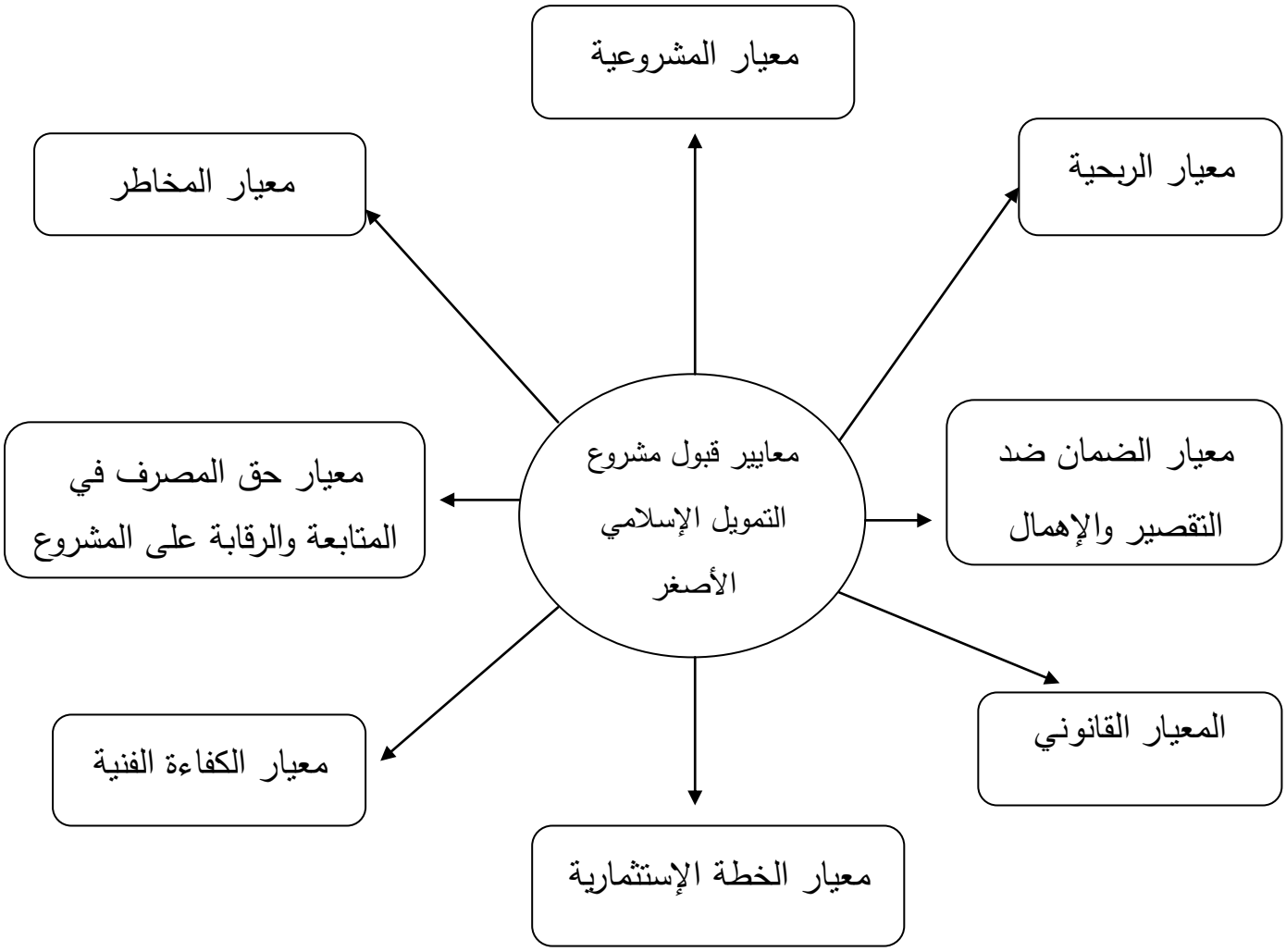

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على عمار درويش، صالح سميرة شهرزاد، **التمويل الإسلامي الأصغر كمصدر لتمويل المشاريع المصغرة–دراسة حالة بنك الخليج الجزائر(وكالة عين تموشنت)**.

المطلب الثالث: معوقات التمويل الإسلامي الأصغر

هناك عدة معيقات تعيث من تطبيقه ويمكن حصرها في:[1]

-نطاق خدمة الفقراء من قبل المؤسسات التمويلية متناهي الصغر لا يزال محدودا، بسبب خبرتها المحدودة في العمل الميداني وصلاتها القليلة مع المؤسسات المجتمعية أو القاعدية؛

-الإجراءات والمتطلبات لتقديم القروض في النظام البنكي مصممة بحيث تخدم من يقعون في القطاع الرسمي؛

-التغطية الحالية لشبكات أفراع البنوك في البلاد تؤدي لصعوبة تواصل قطاع كبير من الفقراء؛

-غياب تعريف مرضي للفقر وطرق تحديد الفقراء النشيطين اقتصاديا منع من وصول الإئتمان لهذه القطاعات المهمشة من السكان؛

-غياب تقييم لاحتياجات العملاء المستهدفين والتي تمكن مؤسسات التمويل متناهي الصغر من تصميم أدوات للوصول والمتابعة بشكل يلائم احتياجات المجموعات المستهدفة؛

-غياب الإئتمان الملائم ومتخصصي المؤسسات متناهية الصغر للتعامل مع عمليات التمويل متناهي الصغر والأعمال الصغيرة تحد من قدرتهم على التوسع في الخدمات.

[1]- عبد اللطيف تيقان، **التمويل الأصغر الإسلامي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد6، العدد1، 2022، ص ص157، 158.

خلاصة:

إن التمويل الأصغر الإسلامي صيغة تمويلية وجدت لإعانة فئة مجتمعية محددة ذات دخل متدني أو معدم وتهدف إلى تحسين مستواها المعيشي وتحقيق حد الكفاية والخروج من دائرة الفقر والعوز من خلال إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة ممولة بصيغ إسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، هذه المشاريع أخذت تحتل حيزا مهما في العملية الإنمائية لأي اقتصاد من خلال توجهها للعمل في قطاعات مختلفة وفي مناطق عديدة وبأساليب مبتكرة ومتجددة نوعا ما إذا ما لاقت الدعم اللازم والتمويل الكافي لضمان إنشائها واستمرارها، وقد وجدت هذه المؤسسات والمشاريع ضالتها المنشودة بتوفير الموارد المالية بالطرق المباحة والحلال بعيدا عن الربا والفوائد المكلفة.

مدخل إلى التنمية الاقتصادية

تمهيد:

كانت ولا تزال قضية التنمية الاقتصادية تحظى بالنقاش على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف، من هذا المنطلق وضعت التنمية بشكل عام في المقام رقم واحد، فرسمت لها العديد من السياسات، المخططات وخصّصت لها الموارد المالية والبشرية لتحقيق مختلف الطّموحات.

عملية التنمية الاقتصادية ليست بالأمر السهل واليسير، الواقع أنها لا تقوم على أسس مادية فقط بل تتطلب كذلك تخطيطا واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة، علما أن المسئول عن هذا التخطيط هو الإنسان باعتباره صانع التنمية وغايتها، لكن هذا لا يعني أن نتجاهل دور الإمكانات المادية في عملية التنمية لذلك نجد البلدان المتخلفة تسعى إلى البحث عن تنمية مواردها الاقتصادية على أساس التخطيط الشامل الذي يتناول كافة قطاعات الاقتصاد الوطني ويضمن تحقيق التوازن في نمو هذه القطاعات، فاهتمام هذه الدول ينصب حول تنويع الموارد من خلال البحث عن مصادر التمويل اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عموميات عن التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: متطلبات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: علاقة التمويل الإسلامي الأصغر بالتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: عموميات عن التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية مجموعة من المقاييس الإقتصادية التي تعتمد على التكنولوجيا، وذلك بغرض الإنتقال من حالة إقتصادية لحالة أخرى جديدة، ويأتي ذلك بغرض الرغبة في تحسينها كالإنتقال من حالة الإقتصاد الزراعي لحالة الإقتصاد الصناعي، والإنتقال أيضًا من حالة الإقتصاد التجاري للإقتصاد التجاري الذي يعتمد على التكنولوجيا، وسوف نتعرف بالتفصيل من خلال هذا المبحث على مفهوم التنمية الإقتصادية وأهم المعلومات عنها.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

اختلف التعاريف حول التنمية الاقتصادية نظرا للأهمية الكبيرة الت تحتلها في البرامج الاقتصادية المسطرة للدول، ومن أبرز هذه التعاريف ما يلي:

-التنمية الإقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع.[1]

-التنمية الاقتصادية عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، وهذا غير طبيعي ويعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل حتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائما إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة.[2]

---

[1]-ياسين بوضياف، **مقال بعنوان التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية**، جامعة الشلف-الجزائر، ص186.

[2]-فريدة معارفي، **النمو والتنمية الاقتصادية**، محاضرات في مقياس مدخل علم الاقتصاد، السنة الأولىجذع مشترك، جامعة بسكرة-الجزائر، ص1.

– التنمية الاقتصادية هي: العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج.[1]

–اعتبرت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلالها مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.[2]

مما سبق نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر مع المحافظة على حق الأجيال القادمة لتلبية احتياجاتها.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية

تمثل التنمية الاقتصادية من أوسع المفاهيم من مفهوم النمو، إذ تكتسب أهمية كبيرة في اقتصاد الدول إذ تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.

أولا: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب حياة كريمة، ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز

[1]–علي طالم، بومدين فيلالي، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة الاقتصاد والتنمية–مخبر التنمية المحلية المستدامة–جامعة المدية–الجزائر، العدد6، جوان 2016، ص98.

[2]– فيلالي بومدين، طالم علي، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة تحليلية تقييمية–** ، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة–، جامعة المدية،العدد06، جوان 2016، ص98.

بعض الأهداف الاساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي[1]:

1-زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هوفقرها وانخفاض مستوي معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي؛

2-رفع مستوي المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوي مرتفع للمعيشة من بين الاهداف الهامة التي تسعي التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات؛

3-تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة. ومن هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغني المفرط، وحالة من الفقر هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه؛

[1]-فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008، ص68.

4-تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

نعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية

تبرز أهمية التنمية الاقتصادية من خلال:[1]

1-التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:

من أجل تقليص حدة الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة يجب على الدول النامية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والتسيير بركب الدول المتقدمة وهناك مجموعة عوامل تساعد على حد هذه الفجوة وهي:

أ. **العوامل الاقتصادية:**

- التبعية الاقتصادية للخارج؛

[1]-مصطفى زيروني، **النمو الاقتصادي واستراتجيات التنمية –حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2000، ص14.

- سيادة نمط الانتاج الواحد؛
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي؛
- نقص رؤوس الأموال؛
- انتشار البطالة وخاصة البطالة المقنعة؛
- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة؛
- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي؛
- استمرارية أزمة المديونية الخارجية؛
- ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.

ب. العوامل غير الاقتصادية:

- الزيادة السكانية الهائلة؛
- انخفاض المستوى التعليمي؛
- ارتفاع نسبة الأزمة.

2-التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي:

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية خاصة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية ومن أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك إبحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا وكاملا.

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية وأبعادها

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية مطلب كل الدول خاصة النامية نتيجة الركود الطويل الذي عاشته وتعمل على إزالته بتطبيق سياسة تنموية من خلال أبعادها والتكامل بين عاناصرها.

أولا: عناصر التنمية الاقتصادية

تُعتبر التنمية الاقتصادية واحدة من أنواع التنمية الأساسية للبلاد، ومن أشهر عناصر التنمية الاقتصادية:[1]

1-اقامة حكومات مُستقرة:

يُعتبر إقامة حكومات مُستقرة قائمة على الشفافية مصدر جذب هائل للتنمية الاقتصادية من خلال:

- جذب المُستثمرين من أصحاب الأموال؛
- ضمان بيئة عمل مُستقرة؛
- ضخ الأموال العامة داخل عجلة الإنتاج المحلي؛
- ازدهار البنية التعليمية والصناعية والتجارية في البلاد.

2-تسهيل الموارد المالية:

يُساهم تسهيل الموارد المالية للشركات على النمو والاستثمار مما يُساهم بشكل مُباشر في عملية التنمية الاقتصادية.

أمثلة على عملية تسهيل الموارد المالية:

[1]-أسماء صلاح، **عناصر التنمية الاقتصادية**، تم الاطلاع في 2024/03/7، عبر الرابط https://www.almrsal.com/

- انشاء نظام مالي مُستقر وناجح؛
- تسهيل عمليات الحصول على الائتمان؛
- توفير التمويل للاستثمارات وريادة الأعمال.

3-دعم التقدم التكنولوجي والابتكار:

يؤدي دعم التقدم التكنولوجي إلى دفع التنمية الاقتصادية من خلال:

- تعزيز الإنتاجية؛
- تشجيع صناعات جديدة؛
- تحسين الكفاءة في القطاعات العامة؛
- تشجيع الابتكار؛
- تشجيع ريادة الأعمال.

4-الانخراط في التجارة الدولية:

يُعد ارتفاع نسبة تصدير المنتجات المحلية للبلاد إلى الخارج علامة على القوة الاقتصادية لذلك تعمل الحكومات على الانخراط في التجارة الدولية والمشاركة في الاقتصاد العالمي للعمل على:

- تحفيز التنمية الاقتصادية؛
- الوصول إلى الأسواق العالمية الكبرى؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية داخل البلاد؛
- اكتساب ميزة تعريفية بالخارج.

5-استغلال الموارد الطبيعية للبلاد:

يُساعد استغلال الموارد الطبيعية للبلاد على دفع التنمية الاقتصادية عن طريق توفير المواد الأولية للصناعة مما يقلل من عمليات الاستيراد الأجنبية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

ثانيا: أبعاد التنمية الاقتصادية

وضحت الأبعاد المختلفة التي تتضمنها التنمية الاقتصادية فيما يلي:[1]

1-البعد المادي (الاقتصادي)

يتبين من خلال التخلص من سمات التخلف وإكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، ويبدأ بتراكم رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل على نحو يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية وهو ما يعرف بجوعر التنمية.

2-البعد الاجتماعي:

يتجسد في تغيرات في الهياكل القاعدية واتجاهات السكان والمؤسسة القومية وتعليل الفروق في الدخول وإزالة الفقر وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية.

3-البعد السياسي:

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها أيديولوجية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، فإن فرض الواقع على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس مال وتكنولوجيا شريطة أن تكون مكملة للامكانيات الداخلية الذاتية تفاديا للسيطرة الخارجية.

[1]-حميدة أوكيل، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس-الجزائر، 2016/2015، ص ص68، 69.

4-البعد الدولي:

ويتم ذلك من خلال التعاون الدولي في هذا المجال أين أطلقت الأمم المتحدة في عام1961تسمية عقد التنمية الأول بهدف تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا، ثم عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980 رغم أنها لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية.

5-البعد الحضاري:

يعتبر مفهوم التنمية مفهوم واسع وشامل يقضي إلى مولد حضارة جديدة باعتبار التنمية عملية بناء حضاري تؤكد منه المجتمعات شخصياتها وهوياتها الإنسانية.

6-البعد البيئي:

قامن مختلف النظريات والاستراتيجيات ببلورة جديدة للتنمية ذات طابع شمولي، بإتساع مفهوم التنمية ليتضمن متغيرات جديدة صاغت المفهوم الموسع للتنمية (التنمية البشرية المستدامة)، الذي يتضمن كل الجوانب الكمية والنوعية والذي يرتكز على ضرورة تفاعل مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كشرط أساسي من أجل إستدامة التنمية وضمان فعاليتها.

المبحث الثاني: متطلبات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

تمثل التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدولة النامية على اعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التحلف الاقتصادي، فجندت لها في سبيل ذلك مواردها المختلفة، رغم تباين متطلباتها واستراتيجياتها إلا أن هدفها واحد.

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية

لنجاح التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها لابد من متطلبات تساعدها في ذلك وهي:

1. تراكم رأس المال:

تعتبر عملية التجميع الرأسمالي عملية مهمة جداً لتحقيق التنمية، ولكن هذه العملية تتطلب أولاً توفر الموارد المالية التي تساهم في توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية ومن ثم يجب أن تتوفر أجهزة ومؤسسات التمويل القادرة على تعبئة هذه المدخرات وتوفيرها للمستثمرين بالإضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها، ولكي تتم عملية الاستثمار لابد من أن تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالمواد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات وفي حالة عدم توفر ذلك فإن نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق حالة التضخم بدلاً من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد، ولكن من المعروف في البلدان النامية ارتفاع معدلات نمو السكان وافتقارها إلى الموارد الحقيقية الكافية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية، وهذا ما يجعل قدرتها على تكوين رؤوس الأموال ضعيفة ويجعل ما يتحقق من تكوين رأس المال لديها لا يكفي للحصول على زيادة واضحة في حصة الفرد الواحد من رأس المال، إن لم تنعدم مثل هذه الزيادة، وبالتالي البلدان النامية بحاجة إلى تراكم رأس المال الذي

يضيف موارد جديدة، أو يرتقي بنوعية الموارد الموجودة فعلاً وذلك من أجل زيادة العملية الإنتاجية.[1]

وتوجد عدة عوامل تؤثر معامل رأس المال منها:

-كيفية استخدام رأس المال المتراكم؛

-البنية الهيكلية لرأس المال المستثمر؛

-مستوة الانتفاع من الطاقة الانتاجية؛

-مستوى تركز الاستثمارات.

2. الموارد الطبيعية:

الموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية إذ تمكن من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام وما توفره للبلد من العملات الأجنبية لإسترداد السلع الضرورية للتنمية، وإنتاج مواد خام يحولها إلى سلع نهائية.

إن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية وخاصة في مراحلها الأولية خاصة في بعض الصناعات المرتبطة بمصدر الموارد الطبيعية مثل الصناعات المنجمية والزراعية والتي تسمى ب صناعات متجدرة، إذ تم استغلالها بشكل مناسب كان حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور ولا يمكن أن تعتبر قيدا على التنمية[2].

[1]-محمد العباسي، برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير-دراسة ولاية اليزي-2001-2019، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر3-الجزائر، 2020/2019، ص10.

[2]-محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، مكتبة الجامعة، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص57.

3. **التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي:**

إن المعرفة الفنية للقيام بالإنتاج تعد إحدى أحد مستلزمات الإنتاج فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في التكنولوجيا في السلع الرأسمالية أو البشرية في شكل مهارات للعمل والإدارة.

إن التقدم التكنولوجي يعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج والتغير في المنتج .كما يلعب دورا في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية وهذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليف الإنتاج والتغلب على الندرة والتقليل من قيودها[1].

4. **الحد من التبعية الاقتصادية:** وذلك من خلال:[2]

-تقليل الصادرات وتوجيه الأنتاج إلى تنمية حاجة السوق المحلية؛

-تقليل الحاجة إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبي؛

-اعادة توزيع الموارد؛

-الخلق والإبداع التقني؛

-تغيير وتطوير بعض المؤسسات.

[1]-نفس المرجع ص 57.

[2]-حنان شرقي، **دور الجباية في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص40.

المطلب الثاني: مقاييس التنمية الاقتصادية

لا يمكن تحديد مقاييس التنمية الاقتصادية بدقة نظرا لاختلاف مفاهيمها، ووضع مقاييس للتنمية الاقتصادية قد يواجه حملة من الصعوبات وهي:

- نظرا لكثرة المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في التنمية، يتوجب الإلمام بها لبناء مقاييس مركبة جامعة للتنمية؛
- غالبا ما تتواجد متغيرات اجتماعية يصعب في الأساس قياسها كالتطور الحضاري والمؤسسي والعدالة الاجتماعية والتغيير الهيكلي؛
- لبناء مقاييس التنمية الاقتصادية فإن ذلك يتطلب كل متغير لوحده ثم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة لمدى أهميتها داخل مفهوم التنمية الاقتصادية الذي تم الاتفاق عليه وبشكل عام فإنه يوجد مجموعة من مقاييس التنمية الاقتصادية متعارف عليها وهي:

1. مقياس نوعية الحياة المادية:

عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي:

-توقع العمر عند الميلاد؛

-معدل وفيات الأطفال؛

-نسبة الأمية.

حيث كل مؤشر لها خصصت له قيمة مقياسية تبدأ من الصفر وحتى المائة وهي توضح أفضل وأسوأ الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس إذا يجمع بين جملة من المعايير التي كانت بشكلها المفرط أنه لم يسلم من بعض الملاحظات المأخوذة عليه وهي :

-الاعتماد على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة مهملا البعض الآخر؛

-اهتمام المعيار بالنتائج ولم يتعرض لجهود تحصيل هذه النتائج؛

-اعتبر الجوانب الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية.

2. دليل التنمية البشرية:

نتج هذا المعيار وتبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 أطلق عليه اسم دليل التنمية البشرية أو معيار التقدم البشري حيث يتكون من:

-توقع الحياة عند الميلاد؛

-معيار التحصيل العلمي الموكن بدوره من: معرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية؛

-متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

3. مقياس كوسوف:

حيث ميز من خلاله بين مؤشرين، الأول مقياس النمو معبرا عنه بمعدل الناتج الاجتماعي، والثاني يهتم بقياس التنمية معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية.[1]

[1]-اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية-نظريات-نماذج-استراتيجيات**، دار أسامة للنشر والوزيع، الأردن، 2012، ص ص253، 254.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

تشير استراتيجيات التنمية الاقتصادية إلى مجموعة من السياسات والبرامج والمبادرات المصممة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحسين مستويات المعيشة في بلد أو منطقة ما. يمكن أن تختلف هذه الاستراتيجيات اعتمادًا على الاحتياجات والأهداف الاقتصادية المحددة لبلد أو منطقة ما، ولكن بعض الاستراتيجيات الشائعة تشمل:[1]

1. **تشجيع الاستثمار:**

يمكن أن يساعد جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي في خلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين البنية التحتية.

2. **تشجيع ريادة الأعمال:**

يمكن أن يساعد دعم ريادة الأعمال وتنمية الأعمال الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز الابتكار، وتعزيز النمو الاقتصادي.

3. **تنويع الاقتصاد:**

إن تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع الصناعات والصادرات الجديدة يمكن أن يساعد في تقليل الاعتماد على قطاع أو سلعة واحدة، وتحسين الاستقرار الاقتصادي.

4. **تحسين البنية التحتية:**

يمكن أن يساعد الاستثمار في البنية التحتية، مثل النقل والطاقة وأنظمة الاتصالات، على تحسين بيئة الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي.

[1]–وجيز بوت، **ما استراتيجيات التنمية الاقتصادية**'، تم الاطلاع في2024/03/8 عبر الرابط

https://www.ejaba.com/question/

5. **تعزيز التعليم وتنمية المهارات:**

يمكن أن يساعد الاستثمار في التعليم والتدريب في تحسين القوى العاملة، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز النمو الاقتصادي.

6. **تنفيذ سياسات مالية ونقدية سليمة:**

يمكن أن يساعد تنفيذ سياسات مالية ونقدية سليمة في السيطرة على التضخم وإدارة الديون وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

7. **تشجيع التنمية المستدامة:**

يمكن أن يساعد تعزيز ممارسات التنمية المستدامة، مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، في تحسين البيئة، وتقليل التعرض لتغير المناخ، وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

هذه ليست سوى عدد قليل من استراتيجيات التنمية الاقتصادية العديدة التي يمكن تنفيذها لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحسين مستويات المعيشة.

المبحث الثالث: علاقة التمويل الإسلامي الأصغر بالتنمية الاقتصادية

تختلف دول العالم على طرق تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك باعتمادها على قطاع معين أو أكثر كقاطرة للتنمية، لكن ما تتفق عليه أن التمويل هو العجلات التي تسير عليها عملية التنمية الاقتصادية، ونجد الكثير من الدول العربية والاسلامية تلجأ إلى التنمية الاقتصادية وفق الضوابط الشرعية.

المطلب الأول: امكانيات البنوك الإسلامية للمساهمة في التنمية

هناك أربع اقتراحات لمساهمة البنوك الاسلامية في التنمية وهي:[1]

أ. أن المؤسسة المصرفية الإسلامية من حيث أنها تتعامل بالمشاركة أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار:

حيث أن آلية المشاركة التي تعمل بها تعني أنها ليست مؤسسة وسيطة بين المدخرين كفريق مستقل، والمستثمرين كفريق آخر، كما هو الحال في البنوك التجارية، وإنما هي مؤسسة وسيطة بين أصحاب المدخرات الذين يريدون استثمار أموالهم بالمشاركة ورجال الأعمال الذين يريدون تمويلا لمشروعاتهم الاستثمارية، وبينما ينتظر المدخرون من البنوك التجارية فائدة على أموالهم فإن المدخرين المستثمرين ينتظرون عائدا على أموالهم نتيجة استثمارها، والعائد على الاستثمار "ربح" يتحدد مقداره تبعا لنجاح المشروع الاستثماري، ومن ثم فهو دخل يرتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الإنتاجي، والذي يمكن أن يكون منخفضا أو مرتفعا.

[1]–صفية بواحمد، أشواق بن قدور، **دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التمويل الأصغر في السودان نموذجا**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2022، ص ص 95، 96.

ب. أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن آلية المشاركة من حيث المبدأ تختلف عن آلية سعر الفائدة الجاري في السوق المصرفية في القدرة على توزيع الموارد النقدية تبعا لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على ممارسات ذات كفاءة لعمليات المشاركة، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح، أصبحت أكثر كفاءة، واقترب استخدام الموارد النقدية المخصصة للاستثمار في المجتمع إلى وضع الاستخدام الأمثل لها، وإن البنك الإسلامي لن يمتنع عن تمويل مشروع ناشئ أو مشروع صغير إذا تبين من دراسته له أحقيته فى التمويل على أساس إنتاجيته وكفاءة القائمين عليه، وذلك على عكس البنك الربوي.

ج. وأنها بتوزيع الموارد المالية على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، تسهم بشكل مباشر في توزيع الدخل القومي بشكل عادل خلال عملية التنمية:

إن النظام التنموي في الإسلام يضع سلم الأولويات حيث ينتقل من الضروري إلى التحسيني حتى يصل بحياة المجتمع إلى أعلى مستوياتها، فهو لا يعتمد على الملاءة المالية لأصحاب المشروعات الاستثمارية وإنما يعتمد على جدوى المشروع الاقتصادي والثقة في جدية صاحبه وخبرته، لذلك فإن المصرفية الإسلامية تفتح بابا جديدا للخروج من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة على أصحاب الملاءة المالية فقط، ومن ثم فتح الطريق أمام توزيع أفضل للدخل القومي، وهذا أمر في غاية الأهمية لعدالة التنمية الاقتصادية.

د. إنها تشجع السلوك الايجابي للدافع لعملية التنمية على عكس المؤسسة المصرفية الربوي:

إن قيام البنوك الإسلامية واعتمادها على المشاركة لا يعني فقط إسهاما ايجابيا في تحقيق عدالة توزيع الدخل بين من يملكون فوائض نقدية قابلة للاستثمار ومن يستثمرونها، وإنما أيضا في

تنمية السلوك الإيجابي للأفراد الذي يلزم حتما لتنمية اقتصادية صحيحة، ذلك لأن المشاركة حينما تؤخذ بحقها تعني أن اثنين يفكران معا في القرار ويتحملان معا مسؤوليته، وليس واحدا فقط هو الذي يفكر ويتحمل المسؤولية.

المطلب الثاني: دور التمويل الاسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

يتم ذلك من خلال تخصيص الموارد في إطار الشريعة واعتبار النقود وسيلة للتبادل وليست سلعة كل ذلك من أجل تحول رأس المال و فوائضه الى رأس مال منتج من خلال مختلف أدوات الاستثمار والمتمثلة في صيغ التمويل المختلفة كالمضاربة والمشاركة، وهذا ما يمكنها من استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق التوازن في الثروات والوصول الى تنمية اقتصادية شاملة واعمار الارض، وذلك من عن طريق الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها البنوك الاسلامية من خلال عمليات الاقراض أو من صندوق الزكاة والوقف، وبالتالي زيادة الانتاجية وتوفير مناصب عمل اكثر، كما تساعد صيغ التمويل في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

- زيادة انتاجية العامل وتحقيق عوائد مناسبة؛
- توسيع قاعدة المنتجيين وتوفير مناصب الشغل والقضاء على الفقر؛
- العدالة الاجتماعية في التوزيع والارتقاء بالمستوى المعيشي للطبقات الدنيا؛
- زيادة الاستثمار وتنويعه؛
- الحد من التضخم وارتفاع الاسعار؛
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي والحد من التبعية؛
- حسن تخصيص الموارد. [1]

[1]–صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2011، ص177.

المطلب الثالث: الاستجابة الاستراتيجية

تعتبر الاستجابة الاستراتيجية من أهم أدوات الشريعة الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ويتم ذلك عن طريق:[1]

1-التسوية الشاملة لقضايا الشريعة:

-يعتبر ارتفاع التكلفة هو المشكلة التي تواجه تأسيس مجالس لمراقبة الالتزام بأحكام الشريعة ضمن المؤسسات المالية الاسلامية العادية أما التمويل الأصغر يجمع مصادرها ويشكل اتحادات ومنظمات تستطيع تأسيس تلك المجالي فيما بعد؛

-من اللازم على جهات التمويل الأصغر التواصل مع هيئات الفقه الاسلامية المختصة في تسوية المشكلات الفقهية المعقدة بشكل دائم ومشترك من خلال اتحاداتها لتسوية الأمور المحددة ذات الصلة بالتمويل الأصغر؛

-يترتب الاختلاف في الادراك على غياب التثقيف اللازم فيما بين العملاء والمستفدين. ويمكن لجهات التمويل الأصغر أن تسعى للحصول على المساعدة من رجال الدين المحليين لمساعدتهم في نشر الوعي والتأثير في العملاء والمستفدين لتسديد ديونهم في وقتها.

2-مجموعة متنوعة من المنتجات:

هناك حاجة لمؤسسات التمويل الأصغر الاسلامية وهناك مجال فسيح أمامهم لتطوير منتجات جديدة كحلول للمشكلات المالية المختلفة. إلا أن الأسلوب السليم لتطوير المنتجات هو أسلوب استراتيجي ينظر إلى التمويل الأصغر نظرة كلية كمنتج مركب الغرض منه الوفاء باحتياجات التمويل والتوفير والاستثمار والخدمات الأخرى.

[1]-**تنمية التمويل الأصغر الإسلامي**، الورقة الثانية من حوار السياسات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، ص 37-39.

-والحل السليم للمشكلات المالية التي تواجهها المؤسسات فيما يتصل بالتمويل القائم على المشاركة في الربح والخسارة هو الحد من عدم اليقين فيما يتعلق بالأرباح وذلك بتوليد المعلومات، حيث أن مشروعات التمويل الأصغر تتعامل مع المنتجات والأسواق المحلية؛

-تعد منتجات التمويل التي تعتمد على بيع الاستجرار والسلم والاستصناع وغيرها من العقود الجائزة كلها أمثلة قليلة للمنتجات الممكنة التي تشكل تحديا أمام مصممي التمويل الأصغر؛

-من المهم اعتماد منتجات الايداع على التوقعات المالية الواقعية وتصميم تشكيلة من خدمات المضاربة الخاصة بمنتجات معينة.

3-مشاركة البنوك في التمويل الأصغر:

النظام المصرفي الرسمي بهيكله الحالي لا يتناسب تصميمه مع الوفاء بالاحتياجات المالية للشرائح الفقيرة من المجتمع الاسلامي.

ومن الممكن التجاوب مع هذه المشكلة بشكل استراتيجي وذلك بالدعوة لمراجعة سياسات البنوك المركزية في البلدان الاسلامية بحيث تشارك في التمويل الأصغر. وهو ما يستدعي صياغة لوائح مصرفية معدلة تستوعب خصائص قطاع التمويل الأصغر، وينبغي أن تسمح هذه اللوائح بترخيص بنوك جديدة تتعامل حصريا في التمويل الأصغر، وأن تضع شروط معينة بالنسبة لرأس المال والمبادئ والحدود الخاصة بكفاية رأس المال فيما يتعلق بالإقراض غير المؤمن وتقديم القروض، وينبغي أن تشجع اللوائح أيضا على توفير التمويل بشكل أكثر فاعلية من خلال تأسيس مؤسسات متخصصة جديدة تكون رسمية وغير مصرفية.

4-المشاركة في سوق رأس المال:

يقدم سوق رأس المال المحلي والقطاع المصرفي الجزء الأكبر من التمويل إلى التمويل الأصغر، ويعد صندوق التمويل الأصغر هو المنتج الذي سهل تدفق الأموال لمؤسسات التمويل

الأصغر في سوق المال. وتتزايد إعداد تلك الصناديق التي تستثمر أموالها في السندات والأسهم والأوراق المالية الشبيهة بالأسهم والأسهم القابلة للتحويل. وهذا يشمل صناديق الأسهم والصناديق المرتبطة بشبكات التمويل الأصغر والصناديق الملتزمة اجتماعيا. ويمكن بشكل مشابه تأسيس الصناديق المتخصصة للاستثمار في مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر.

خلاصة:

تعتبر التنمية الاقتصادية العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة، ولنجاحها تتطلب مجموعة من المتطلبات التي تطرقنا إليها مسبقا.

كما نجد عدة اليات تساهم في تنميتها وتمويل وهي التمويل الاسلامي الأصغر، إذ يسعى إلى تحقيق أهدافها وفق الضوابط الشرعية ومؤسسات وهيئات الفقه الإسلامي.

الفصل الثالث: دراسة حالة السودان لدور التمويل الإسلامي

تمهيد:

سارعت العديد من الدول العربية إلى تبني التمويل التمويل الاسلامي الأصغر، ومن بين هذه الدول السودان التي تعتبر من أوائل الدول الرائدة في هذا المجال.

انفردت السودان في بداية الثمانينات من القرن الماضي بأسلمة نظامها المصرفي من خلال قيامها والبنك المركزي بسن التشريعات والتنظيمات التي تتلائم مع طبيعة المؤسسات الإسلامية في المعاملات التمويلية، ولمعالجة عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية لأفراد مجتمعها، حيق اتجهت نحو تطوير التمويل الإسلامي الأصغر لأجل الوصول لجميع فئات المجتمع، والذي يرتكز على عدة آليات وأدوات تقدمها مؤسساته التمويلية، إذ تبنت العديد من البنوك تجربة التمويل الاسلامي الأصغر.

تناول هذا الفصل:

المبحث الأول: التمويل الإسلامي الأصغر في السودان

المبحث الثاني: التجربة السودانية في التمويل الأصغر

المبحث الثالث: تجارب بعض البنوك السودانية في التمويل الأصغر

المبحث الأول: التمويل الإسلامي الأصغر في السودان

تعتبر السودان من أوائل الدول التي اعتمدت وتبنت التمويل الإسلامي الأصغر في تمويل المشاريع للفئات ذات الدخل المحدود لذلك قامت بإنشاء عدة مؤسسات خاصة للتمويل الأصغر في البلد.

المطلب الأول: نشأة وتطور التمويل الاسلامي في السودان

إن تجربة السودان في تنمية التمويل الأصغر فريدة من نوعها ومتكاملة الأوجه ومدعومة من قبل الدولة. وهي إحدى العلامات الفارقة والمميزة والتي تستحق التوقف والتمعن.

أولا: نشأة التمويل الاسلامي في السودان:

لقد بدأ الاهتمام بالتمويل الاسلامي الأصغر بالسودان منذ بداية السبعينات وذلك من خلال إنشاء بنك الادخار والتنمية الاجتماعية 1974، ثم بدأ في الانتشار وظهور عدة مؤسسات مالية مهتمة بالتمويل الاسلامي الأصغر وتقديم مختلف الخدمات المالية للعائلات الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود، فظهر البنك الزراعي وبنك فيصل الاسلامي سنة 1979، ليليه ظهور البنك الاسلامي السوداني سنة 1983، وهكذا بدأ هذا النوع من التمويل في التوسع حتى حظي باهتمام السلطة المالية بالسودان، والتي قامت بتوفير البيئة المناسبة لتطوير وتنمية التمويل الاسلامي الأصغر.[1]

في عام 1990 لأول مرة تم ادراج وتضمين قطاع الحرفيين كأولوية للتمويل وذلك وفقا لسياسة التمويل المصرفي السنوية التي يصدرها بنك السودان المركزي. ففي سياسة التمويل المصرفي للسنة المالية 1994-1995 تم ادراج (الحرفيين، المهنيين وصغار المنتجين، بما في ذلك الأسر المنتجة) كقطاع ذو أولوية للتمويل، وضعت اللبنة الأولى لصناعة التمول الأصغر عام 2006، عندما تم إصدار لائحة شروط ترخيص مزاولة النشاط الذي بموجبه

[1]- صفية بواحمد، أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص98.

أصدر البنك المركزي السوداني الإطار الرقابي الذي يعمل بمقتضاه مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.

وقد قام البنك المركزي السوداني في الأونة الأخيرة باصدار بعض التنظيمات التي من شأنها العمل على انتشار الصناعة، منها تخصيص نسبة 12% من المحفظة التمويلية للمصارف. وتم توزيع النسبة المحددة مناصفة بين التمويل الأصغر ومتناهي الصغر 6%، والتمويل الأصغر والتمويل ذي البعد الاجتماعي 6%.[1]

ثانيا: تطور التمويل الاسلامي في السودان

نستطيع ملاحظة تطور التمويل الاسلامي الأصغر في السودان من خلال قراءة بعض المؤشرات الخاصة به، ومن بينها الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور عدد مؤسسات التمويل الاسلامي الأصغر 2012-2020

السنة	عدد مؤسسات التمويل الاسلامي الأصغر
2012	12
2013	25
2014	30
2015	32
2016	34
2017	38
2018	44
2019	46
2020	45

المصدر: تقارير البنك المركزي السوداني لسنوات2012-2020.

[1]-بن عزة هشام، عبد الحميد بن الشيخ، **التمويل الأصغر الإسلامي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة-نماذج عالمية ناجحة-**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد03، العدد01، جوان 2020، ص127.

من خلال الجدول نلاحظ أنه في الفترة 2012-2020 ارتفاعا مستمرا في عدد مؤسسات التمويل الاسلامي الأصغر بالسودان، حيث لوحظ تراجع في عدد مؤسسات وشركات التمويل الأصغر السودانية نهاية 2019 ومطلع 2020 قدرت ب45 مؤسسة نتيجة تصفية مؤسسة الشباب للتمويل الأصغر.

ويلاحظ من خلال الجدول الموالي الارتفاع المتزايد لاجمالي التمويل الأصغر الممنوح من قبل مؤسسات التمويل الأصغر منذ سنة 2012إلى غاية 2019، حيث بلغت أكثر من3 ملايين جنيه، كذلك الأمر بالنسبة لحجم التمويل الاسلامي الأصغر المقدم من طرف البنوك ولكن بوتيرة بطيئة ولكن بحجم أكبر من مؤسسات التمويل الاسلامي الأصغر، ليصل في سنة 2019 إلى أكثر من8 ملايين جنيه.[1]

الجدول رقم (03): تطور حجم التمويل الاسلامي الأصغر في السودان 2012-2019

السنة	حجم التمويل الاسلامي الأصغر	
	البنوك	مؤسسات التمويل الأصغر
2012	2.000.000	117.300
2013	2.400.000	282.000
2014	2.055.000	430.000
2015	2.692.000	624.300
2016	2.914.000	1.252.8000
2017	6.197.000	1.343.260
2018	8.797.500	2.472.000
2019	8.916.500	3.490.600

المصدر: تقارير البنك المركزي السوداني لسنوات2012-2019

[1]-بواحمد صفية، بن قدور أشواق، مرجع سابق، ص101.

المطلب الثاني: نظرة عامة عن التمويل الأصغر في السودان

إيماناً من بنك السودان المركزي بأهمية التمويل الأصغر في دفع عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الإجتماعية باعتباره وسيلة فاعلة لتخفيف حدة الفقر بتوفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر المستدام، وإشاعة روح المبادرة والابتكار وتحسين مستوى المعيشة لذوي الدخول المحدوده ولزيادة الدخول والأصول لمختلف الشرائح الفقيرة النشطة إقتصادياً. بادر بنك السودان المركزي في يوليو 2006 بتبني إعداد رؤية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان وقام في مارس 2007.[1]

أولا: عدد مؤسسات التمويل الأصغر

الشكل رقم (02): عدد مؤسسات التمويل الأصغر في بعض الدول العربية

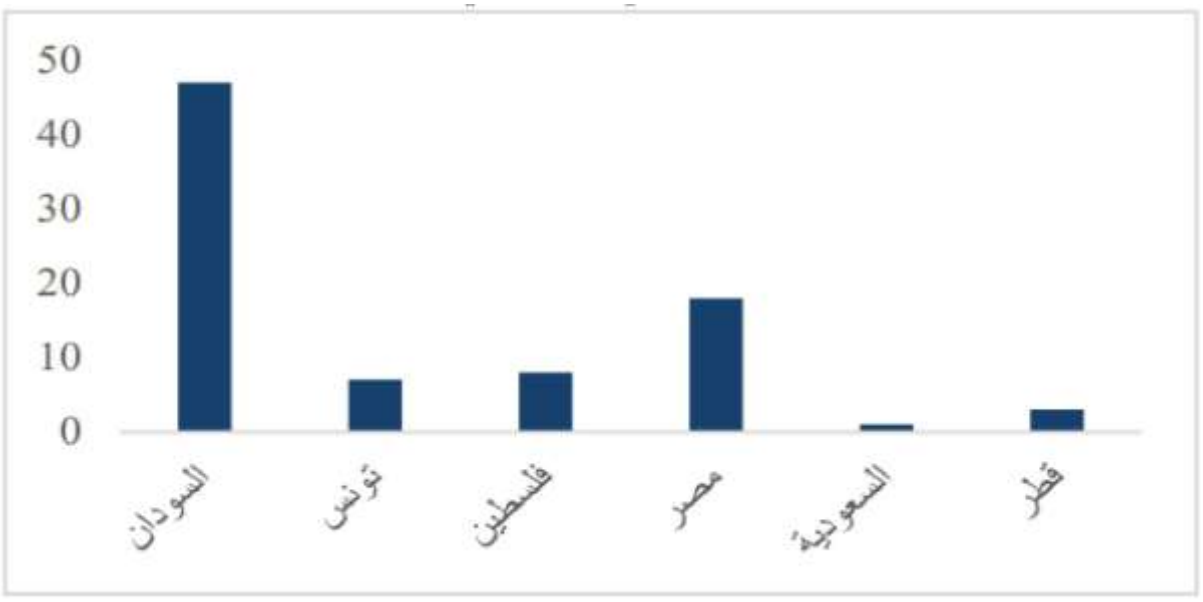

المصدر: أسماء عربي، **تفعيل دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر–تجارب دول رائدة وسبل الاستفادة منها**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد ومالية محلية، جامعة برج بوعريريج، 2023/2022، ص173.

والذي وصل سنة 2022 إلى 47 موزعة عبر مختلف الولايات، ويأتي هذا التزايد في عدد مؤسسات التمويل الأصغر في السودان نتيجة دعم الحكومة لإنشاء مؤسسات تمويل

[1] –https://www.mfu.gov.sd/ar/about-the-uni

أصغر جديدة، وتنفيذها لسياسة البنك المركزي عام 2021 والمتمثلة في رفع سقف التمويل الأصغر في المحافظ التمويلية للبنوك إلى نسبة 12% وما نتج عن ذلك من فتح نوافذ خاصة بالتمويل الأصغر على مستوى البنوك سعيا منها للوصول إلى تلك النسبة. [1]

ثانيا: حجم التمويل الأصغر الممنوح ومصادره

في إطار تنفيذ سياسات المركزي خلال سنة 2021 الهادفة إلى تخصيص البنوك نسبة لا تقل عن 12% من المحفظة التمويلية الاجمالية للتمويل الأصغر ورفع سقف التمويل الأصغر بالنسبة للقطاعات الانتاجية، تعتمد البنوك السودانية ثلاثة أنماط تمويلية: إما التمويل المباشر بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر، أو التمويل الفردي لعملائها، أو من خلال المحافظ المشتركة.

يبين الجدول الآتي حجم التمويل الممنوح في السودان سواء من قبل البنوك أو مؤسسات التمويل الأخرى، كالتالي:

الجدول رقم (04): حجم التمويل الأصغر في السودان خلال سنتي 2020 و2021

	2020	2021	2022
حجم التمويل الأصغر الممنوح من قبل البنوك (مليون جنيه سوداني)	20.178.3	61.994.7	207.2
حجم التمويل الأصغر الممنوح من قبل مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية (مليون جنيه سوداني)	5.591.98	11.704.73	109.3
إجمالي حجم التمويل الأصغر الممنوح (مليون جنيه سوداني)	25.770.29	73.699.44	186.0

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي لعام 2021، الفصل الرابع، المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية لعام 2021، ص26.

[1]–أسماء عربي، **تفعيل دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر–تجارب دول رائدة وسبل الاستفادة منها**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد ومالية محلية، جامعة برج بوعريريج، 2023/2022، ص 184.

وبناءا على ذلك، تعد البنوك المصدر الرئيس لتمويل مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى، في ظل وجود مصادر أخرى تساهم في ذلك بنسب أقل هي: البنك المركزي السوداني، صندوق الانماء العربي، الشراكة مع البنك الاسلامي للتنمية بجدة.[1]

الجدول رقم (05): مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر في السودان خلال سنتي 2020 و2021

المصدر	2020	2021
بنك السودان المركزي	11.7%	3.0%
صندوق الانماء العربي	12.1%	3.4%
المصارف	66.3%	91.5%
الشراكة مع البنك الاسلامي للتنمية –جدة	9.9%	2.1%
الإجمالي	100.0%	100.0%

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي لعام2021، الفصل الرابع، المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية لعام 2021، ص25.

ساهمت البنوك في تمويل مؤسسات التمويل الأصغر بالنسبة الأكبر خلال السنتين، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في السنة الثانية مقارنة بالأولى أين بلغت 91.5%.

[1]– أسماء عربي، مرجع سابق، ص185.

المبحث الثاني: التجربة السودانية في التمويل الأصغر

بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يحوز عليها قطاع التمويل الأصغر ودوره في دفع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية من المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق العدالة الإجتماعية باعتباره وسيلة فاعلة لتخفيف حدة الفقر بتوفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر المستدام، وإشاعة روح المبادرة والابتكار وتحسين مستوى المعيشة لذوي الدخول المحدودة، ولزيادة الدخول والأصول لمختلف الشرائح الفقيرة النشطة اقتصاديا، تم تبنيه من قبل العديد من الدول من بينها السودان.

المطلب الأول: مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر في السودان

تمارس عمليات التمويل الأصغر في السودان عبر عدد من المؤسسات ومن أهمها:

أولا: المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية السودانية

1-شركة التنمية الريفية:

تم انشاء هذه الشركة في العام 1980، وتتكون من شركتين رئيستين هما: [1]

-الشركة القابضة (شراكة التنمية الريفية)؛

-شركة التمويل.

أنشئت شركة التنمية الريفية بمساهمة العديد من الجهات وهي:

-حكومة السودان بنسبة 40%؛

-مؤسسة التنمية السودانية بنسبة26.5% ؛

-خمسة بنوك بنسبة 6.7% لكل بنك وهي بنك السودان، بنك الوحدة، البنك التجاري السوداني، بنك الخرطوم والبنك السوداني الفرنسي.

[1]-مصطفى محمد مسند، **استراتيجية إدارة التمويل الأصغر بالمصارف السودانية**، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، الخرطوم-السودان، ص05.

أما شركة التمويل فقد أنشئت في عام 1981، كذراع مالي للشركة القابضة وتساهم عدة جهات في هذه الشركة وهي:

-شركة التنمية الريفية (الشركة القابضة) بنسبة 40% ؛

-هيئة الكمنولث (المملكة المتحدة) بنسبة20% ؛

-الهيئة الألمانية للتمويل والاستثمار بنسبة20% ؛

-الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي فرنسا بنسبة 10% ؛

-الوكالة البلجيكية للتعاون التنموي بنسبة 10%.

ومن أهم أهداف هذه الشركة تطوير وتنمية الريف السوداني ورفع مستوى المعيشة في الريف وذلك من خلال توفير التمويل المالي طويل الأجل والعون الفني للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، وقد بلغ حجم التمويل المقدم من قبلها في عام 2006 حوالي 964 الف دولار.

2-مؤسسة التنمية الاجتماعية:

هي مؤسسة حكومية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بولاية الخرطوم تم تأسيسها في 1997، وتمثل هدفها تخفيف حدة الفقر، يتبع لهذه المؤسسة برنامج الأمل للتمويل الأصغر الذي أنشئ في عام 2006، وهو برنامج مخصص في التمويل الأصغر يستهدف العملاء النشيطين اقتصاديا بولاية الخرطوم من خلال خطة تغطى الفترة 2008-2010 تستهدف في نهايتها 20000عميل حيث بلغ عدد العملاء الذين تم الوصول اليهم خلال العامة 2008 حوالي 10500 عميل وقد تم اختيار هذا البرنامج من قبل بنك السودان المركزي لمشروع السودان النموذجي للتمويل الأصغر وتقدر حجم محفظته حتى نهاية الخطة بخمسة مليون دولار مناصفة بين بنك السودان المركزي وحكومة ولاية الخرطوم.

3-جمعية تطوير الحرف والأعمال الصغيرة بمدينة بورتسودان (ولاية البحر الأحمر)

هذه جمعية غير حكومية NGO سجلت في عام2000، وتعتمد في تمويلها على تدوير رأس المال الذي قدم لها من Agency For Co-operation in Research and Development والذي يشكل حوالي 60% بينما تحصل على% 40 المتبقية من العون الأوروبي. وتقدم خلال كل عام حوالي 3200 قرض بواقع 400 ألف دنار للمجموعة، ولم يتجاوز تعثر تمويل هذه الجمعية خلال عام 2004، حوالي% 3 فقط لاعتمادها على خمس مكاتب تحصيل موزعة على ولاية البحر الأحمر.[1]

ثانيا: المنظمات شبه الرسمية الأجنبية

بالإضافة للمنظمات الرسمية يمارس التمويل الأصغر من خلال عدد من المنظمات شبه الرسمية التي تعمل في السودان ومن أهم هذه المنظمات منظمة أكسفورد للإغاثة من المجاعة وهي منظمة بريطانية غير حكومية تعرف اختصرا ب OXFAM ومنظمة ACCORD. ووكالة أدرا ADRA وغيرها من المنظمات.

ولقد نجحت هذه المنظمات في الوصول إلى الفقراء عن طريق القروض الصغيرة التي تتراوح ما بين 250دولار و500دولار وتشترط أن يكون السداد بصورة شهرية أو أسبوعية أو حسب حالة المشروع مستخدمة ضمانات أو اجراءات مرنة وسهلة تتناسب مع الشرائح المستهدفة ومن أهم هذه الضمانات:

-ضمان المجموعة؛

-الرهن؛

-حجز الادخار كضمان إذ يبنى هذا النظام على حجز 20% من مبلغ القرض من مدخرات المقترض و20% من مدخرات عضوين ممن يقومون بدعم هذا الطلب 10%؛

-الاحتفاظ بحق الملكية إلى حين سداد القرض بالكامل؛

[1]- مصطفى محمد مسند،، مرجع سابق، ص7.

-التوقيع على تعهد قانوني بعدم التصرف في الأصول أو البضائع لحين سداد القروض بالكامل؛

-قبول الراتب أو المعاش كضمان لسداد القرض؛

-كتابة تعهد لسداد الضمان.[1]

المطلب الثاني: جهود بنك السودان المركزي في تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر

بادر بنك السودان المركزي بتبني رؤية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان واعتمادها كإستراتيجية أساسية لبناء القطاع وتمكينه من لعب دور ريادي لدفع عجلة الإقتصاد في السودان. حيث قام بنك السودان المركزي بإنشاء وحدة متخصصة للتمويل الأصغر كوحدة مستقلة مناط بها العمل على تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر بالسودان، وبكونها أول تجربة إسلامية متكاملة يديرها البنك المركزي عملت على تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في البلاد الإسلامية وتهدف إلى:[2]

-الإعداد والإشراف على السياسات الداعمة لأعمال التمويل الأصغر المتوافقة مع الموجهات التشريعية القائمة؛

- تعزيز دور وإسناد مؤسسات التمويل الأصغر على دمج الصيرفة بالأهداف الإجتماعية وتكون لها القدرة على تقديم وتوفير خدمات مالية بطريقة مستدامة للفقراء الناشطين إقتصاديا؛

-تطوير وتوفير إطار تنظيمي ومؤسسي لتقديم خدمات التمويل الأصغر المتجهة نحو السوق وذلك لتحقيق الكفاءة والاعتماد على الذات؛

---

[1]- مصطفى أبو كاساوي وأخرون ، **الضمان بالرهن والضمان المالي في توسعة التمويل الأصغر بالسودان**، بنك السودان المركزي ويونيكونز للاستشارات المحدودة، نوفمبر 2007، ص35..

[2]- بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، تم الاطلاع في 2023/04/20، عبرا الرابط

http://www.mfu.gov.sd

-تفعيل دور البنوك في تقديم وتوفير خدمات التمويل الأصغر باستهداف العملاء ذوي الجدارة الائتمانية والناشطين إقتصاديا؛

-إسناد إنشاء شبكة للتمويل الأصغر المناصرة تغيرات السياسات والقوانين لنمو وتطوير القطاع ولتعمل على تكثيف حملات رفع الوعي لصناعة التمويل الأصغر وبناء قدرات المستفيدين من التمويل الأصغر؛

- إنشاء منظمة تنظيم ذاتي حتى لا تسبب مؤسسات التمويل الأصغر أي مخاطر نظامية للنظام المالي، كما يمكن لهذه المنظمة توفير الموجهات والإستاد الإستراتيجي لمؤسسات التمويل الأصغر؛

-بناء قدرات مؤسسات التمويل الأصغر، وذلك لتحسين كفاءتها وقدراتها المالية والإدارية؛

-تفعيل دور الوسائط المحلية والتنظيمات المهنية والتعاونيات وأصحاب من الانتاج الزراعي لتوسيع قاعدة التمويل الأصغر؛

-تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر على تقوية قاعدة رأس المال والضبط المؤسسي لديها لتعزيز الروابط مع البنوك.

المبحث الثالث: تجارب بعض البنوك السودانية في التمويل الأصغر

ساهم البنك المركزي السوداني في تطوير التمويل الإسلامي الأصغر، وذلك من خلال وضع سياسات وواستراتيجيات وبرامج، والتي تسعى المؤسسات المصرفية في تحقيقها، حيث قام البنك بتنمية قطاع التمويل الأصغر وذلك من خلال استراتيجيات في فترات متعاقبة.

المطلب الأول: تجربة بنك الأسرة السوداني

يعتبر بنك الأسرة السوداني من أنجح تجاربت السودان في التمويل الإسلامي الأصغر، والرائد في هذا المجال.

أولا: لمحة عامة عن بنك الأسرة السوداني

تأسس بنك السودان عام 2007 بموجب قانون الشركات لسنة 1925، وبلغ رأس المال المصرح به مليار جنيه سوداني بينما بلغ رأس المال المكتتب فيه 100مليون جنيه سوداني دفع منه حتى 31 ديسمبر 2010-مبلغ قدر وقدره 91.8 مليون جنيه سوداني. ومن أهم المساهمين في تأسيس البنك من جانب القطاع العام:

-بنك السودان المركزي؛

-الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية؛

-ولاية الخرطوم؛

-الأمانة العامة لديوان الزكاة وديوان الزكاة، بكل من ولايتي الخرطوم والشمالية؛

-مؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم.

أما أهم المساهمين في تأسيس البنك من جانب القطاع الخاص فهم:

-اتحاد أصحاب العمل وسيدات الأعمال؛

-اتحاد معاشي الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية؛

-اتحاد معاشي البنوك؛

-عدد من المنظمات والأفراد المهتمين بقضايا التمويل الأصغر في السودان.

وقد نص قانون تأسيس البنك على أن أهم النشاطات التي سيقوم بممارستها تتمثل في تقديم التمويل الصغير للشرائح الصغيرة وفقا لصيغ التمويل الاسلامي وتقديم الخدمات المصرفية وسط الشرائح الصغيرة بما يسمح به القانون، فضلا عن قبول الودائع المصرفية بمختلف أنواعها (جارية–استثمارية–ادخارية).[1]

أما الأهداف التي كلف البنك بالعمل على تحقيقيها تمثلت في:

–تقديم الخدمات المالية للفقراء النشيطين اقتصاديا والخرجين وصغار المنتجين من الزراع والرعاة والحرفيين وتمكينهم من إدارة أنشطة اقتصادية تلائم ظروفهم؛

–استقطاب الموارد المحلية والخارجية لإعادة توظيفها لصالح الفئات المستهدفة؛

–مزاولة الأعمال المصرفية وفقا للنظم والقوانين المنظمة لذلك؛

–رفع الوعي المصرفي والادخاري وسط الشرائح المستهدفة؛

–إعداد العنصر البشري بما يتلاءم مع متطلبات عمل البنك وتدريبهم على مفاهيم ممارسة التمويل الأصغر وآلياتها؛

–المساهمة في خلق فرص عمل للفقراء؛

–المساهمة في انسباب الموارد المتكاملة من القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي لمصلحة الفئات المستهدفة؛

–تحويل القطاعات غير المنظمة إلى قطاعات منظمة تساهم في التنمية الاقتصادية؛

–تنشيط الفقراء اقتصاديا وادماجهم في حركة التنمية.

[1]– عصام محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص21–23.

الجدول رقم (06): التمويل المصرفي الممنوح من بنك الأسرة السوداني خلال الفترة 2000-2010

البيان	حجم التمويل المصرفي الفعلي الكلي الممنوح للتمويل الأصغر	حجم التمويل الأصغر الفعلي الممنوح من مصرف الادخار	نسبة تمويل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية-اجمالي التمويل الأصغر
ديسمبر 2008	243164	10900	4.5
ديسمبر 2009	334900	64200	192
ديسمبر 2010	449682	102400	22.8

المصدر: عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال الفترة 2000-2010، دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية**، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور اسلامي، دولة قطر، 18-20ديسمبر 2011، ص21.

ثانيا: أهم نجاحات بنك الأسرة السوداني

من أهم انجازات ومبادرات بنك الأسرة عقده لشراكات فعالة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمركز العربي الدولي لريادة الأعمال والاستثمار في البحرين، وكان أبرز ثمار تلك الشراكة إحداث مركز وطني لريادة الأعمال على مستوى بنك الأسرة يختص في تقديم خدمات غير مالية لرزاد الأعمال المبتدئين من شباب ونساء.

الجدول رقم (07): أهم نجاحات بنك الأسرة السوداني

السنة	نجاحات البنك	الهيئة المعنية
2016	الحصول على جائزة أفضل بنك للتمويل الأصغر.	الاتحاد المصرفي العربي الدولي.
2017	الحصول على جائزة المؤسسة المالية المتلزمة في مجال المسؤولية المجتمعية.	الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية.
2018	تصفية ضمن التجارب الناجحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار التمكين الاقتصادي للمرأة.	مكتب الأمم المتحدة الإنمائي

2019	الاجماع على اختياره كنموذج لتعميمه على الدول الأعضاء.	منظمة التعاون الاسلامي(بموجب قرار الاجتماع الوزاري للمرأة للدول الأعضاء البالغ عددها 57 دولة)

المصدر: هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد الدولي، 2019، ص104.

ثالثا: عوامل وأسرار نجاح تجربة بنك الأسرة السوداني

من بين أهم عوامل نجاح بنك الأسرة السوداني، نذكر:[1]

-الاقتناع التام بأهمية آلية التمويل الأصغر في مكافحة الفقر وتحقيق الشمول المالي؛

-الايمان بازدواجية الأهداف المالية والاجتماعية، والتي على أساسها يتم اتخاذ قرارات منح التمويل.

حيث لا يراعي بنك الأسرة المبتغى الربحي فقط عند اتخاذه قرار التمويل، بل تتعدى رؤيته إلى مطامح اجتماعية أخرى كخلق فرص العمل وتحسين الدخل ومستوى المعيشة والتعليم والصحة وغيرها؛

-شمولية وتنوع الخدمات المقدمة سواء المالية (كالإقراض الأصغر، والتأمين الأصغر، والتحويلات)، أو غير المالية (كنشر الثقافة الائتمانية من خلال الدورات والورش وتنمية المهارات، ايجاد الأسواق والتسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة الممولة، تقديم النصح والمشورة المالية وإعداد دراسات الجدوى...)؛

-تبسيط الاجراءات وتقليل المستندات المطلوبة من المقترضين قدر الامكان وتسريع قدرة منح التمويل؛

-مراعاة تطبيق بعض ممارسات الحكومة الرشيدة؛

-الاستفادة من الفرص التي تنتجها الشراكات مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

[1]-هدى دياب أحمد صالح، **تقويم تجربة بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر-دراسة ميدانية تحليلية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية، المجلد1، العدد3، جوان 2015، ص ص186، 187.

المطلب الثاني: بنك الإبداع السوداني للتمويل الإسلامي المصغر

من بين تجارب بنوك السودان في التمويل الاسلامي الأصغر بنك الإبداع السوداني للتمويل الإسلامي المصغر.

أولا: تعريفه وأهدافه

1-تعريفه:

هو شركة مساهمة خاصة، تعمل على تقديم الخدمات المالية المستدامة لأصحاب المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، كما تعمل على نشر ثقافة التمويل الأصغر والصغير ومتناهي الصغر بين المواطنين، تم تأسيس بنك الايداع في السودان من خلال اتفاقية شراكة ما بين برنامج الخليج العربي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية ومساهمين من القطاع الخاص العربي والسوداني. حصل البنك على ترخيص من بنك السودان المركزي في ديسمبر 2013، وبدأ نشاطه الفعلي في يناير 2014.[1]

2-أهداف بنك الإبداع للتمويل الأصغر

يهدف من خلال تأسيسه إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:[2]

-تقديم خدمات مالية وغير مالية مستدامة لزيادة الفرص الاقتصادية والاستشارية والتشغيلية للفئات المستهدفة؛

-تحقيق انتشار واسع في المناطق الحضرية والريفية من خلال شبكة من الفروع وبناء علاقات شراكة مع برامج مختلفة داخليا وخارجيا تعمل في مجال التمويل الأصغر؛

-نشر ثقافة التمويل الأصغر.

[1]-مجلة بنك الإبداع للتمويل الأصغر-السودان-، العدد الأول، تم الاطلاع في2024/04/23 عبر الرابط الالكتروني www.ebdaabank.sd

[2]- مجلة بنك الإبداع للتمويل الأصغر-السودان-، العدد الأول، تم الاطلاع في2024/04/23 عبر الرابط الالكتروني www.ebdaabank.sd

ثانيا: المنتجات التمويلية للبنك

عمل البنك على تصميم منتجات تمويلية تناسب السوق المستهدف في قطاع التمويل الأصغر بولاية الخرطوم وبعض الولايات الأخرى، ويعمل البنك على تطوير منتجات تمويلية جديدة وفقا للفروع التي سيتم افتتاحها في الولايات الأخرى حسب دراسات السوق.

- **منتج سواعدنا:** تم تصميم هذا المنتج لأصحاب المشروعات التجارية الصغيرة وصغار المزارعين؛
- **منتج مراح:** يقدم هذا المنتج إلى الرعاة والمجموعات النسوية بالقرى؛
- **منتج زدنا:** يعمل هذا المنتج على تشجيع انتاج منتجات الألبان والصناعات الغذائية الصغيرة؛
- **منتج ابداع:** يوجه هذا المنتج لأصحاب الأعمال اليدوية؛
- **منتج حرفتي:** يقدم هذا المنتج خصيصا إلى الحرفيين؛
- **منتج نغير:** يسعى هذا المنتج إلى تلبية احتياجات اجتماعية لمحدودي الدخل؛
- **منتج شبابي:** يقدم هذا المنتج الى الخرجيين بغية الاستفادة منهم في المجتمع؛
- **منتج الرواد:** تم تصمبم هذا المنتج للسباب وأصحاب المشروعات الصغيرة وللعملاء المجددين لأكثر من دورتين.[1]

ثالثا: طرق التمويل

يقوم بنك الابداع بتقديم التمويل الى الفقراء محدودي الدخل، من خلال أسلوبين تمويليين يتمثل في:[2]

1-تمويل المجموعات:

[1]- نوال يحياوي، مرجع سابق، ص149.

[2]- نوال يحياوي، مرجع سابق، ص150.

عبارة عن تمويل مشاريع مجموعة من الأفراد (نساء أو الشباب) من نفس المستوى الاقتصادي، يسكنون في منطقة واحدة أو يعملون في جهة واحدة أو يعملون في سوق واحد ويقومون بإدارة أنشطة صغيرة تدر عليهم دخل، سواء كانت مشاريع منزلية أو خارج المنزل ولا يملكون الضمانات الكافية التي تؤهلهم للحصول على تمويلات للمشاريع أو تمويلات استهلاكية، ويمنح التمويل لهم بضمان أفراد المجموعة لبعضهم البعض على أساس الثقة والضمان المتبادل.

2-تمويل الأفراد:

يستخدم التمويل الفردي الأساليب التقليدية للعمل المصرفي، غير أن الفرق الأساسي هو حقيقة قبول ضمانات غير تقليدية، وتسمى هذه الأنواع من الضمانات باسم الضمانات البديلة، وفي التمويل الفردي يتم عمل البنوك من أجل مقابلة حاجة الفقراء حيث يلعب مسؤول التمويل الأصغر دورا رئيسيا بزيادة العملاء في منازلهم وأماكن أعمالهم لجمع المعلومات التي تعتبر أساس للموافقة على القروض، ويعتبر هذا الاجراء محاولة لتقييم المقدرة على الوفاء بالتزامات التمويل.

الجدول رقم(08): حجم التمويل الممنوح من طرف بنك الأيداع خلال الفترة2014-2019

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد التمويلات الموزعة	5.144	16.600	39.111	67.116	90.942	111.535
معدل النمو%	-	103	142	72	35	23
حجم التمويل بالجنيه	14.784.000	47.296.000	107.533.000	228.238.732	344.716.386	504.759.46
معدل النمو	-	98.5	146	113	51	46
عدد المدخرين	6.224	19.000	43.435	77.537	90.832	117215
معدل النمو %	-	205	126	79	17	29

المصدر: التقارير السنوية 2014-2019 بنك الإيداع،https://www.ebdaabanksd.com

الجدول رقم(09): حجم التمويل الممنوح من طرف بنك الأيداع خلال الفترة2014-2018

	2014	2015	2016	2017	2018
عدد العملاء	5144	16600	39111	67116	90942
حجم التمويل	14.784.000	47.296.00	107.533.000	228.238.732	344.716.386

المصدر: بنك الإبداع السوداني، التقارير السنوية خلال الفترة 2014-2018

أما بالنسبة لتوزيع التمويل الأصغر الممنوح حسب القطاعات خلال الفترة (2015-2018) فقد شهد تطورا.

الجدول رقم(10): تطور حجم التمويل الأصغر لبنك الإبداع السوداني حسب المناطق للفترة 2015-2018

البيان	2015		2016		2017		2018	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
التمويل الموجه للريف	24.020.274	%51	63.005.980	58%	148.355.175	65%	224.065.6	65%
التمويل الموجه للحضر	11.480.150	77.6%	23.275.726	49%	45.625.02	42%	79.833.557	35%
الإجمالي	47.296.00	100%	108.631.000	100%	228.238.732	100%	344.716.386	100%

المصدر: بنك الإبداع، التقرير السنوي 2018.

المطلب الثالث: بنك الإدخار والتنمية والاجتماعية

في سعيه نحو تحقيق الأهداف التنموية للتنمية المستدامة وتطوير قطاع التمويل الأصغر وتنميته، يقدم بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية في السودان مجموع تمويلات لمختلف القطاعات والفئات وللطبقات الفقيرة من أجل الوصول الى التنمية الاجتماعية.

أولا: مؤشرات أداء بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية في التمويل الأصغر

يغطي بنك الادخار والتنمية الاجتماعية كل القطاعات بالتمويل الأصغر من اجل الوصول للتنمية المستدامة.

1-التمويل الأصغر القائم في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية

عرف حجم التمويل الأصغر القائم في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية تطورا مضطردا خلال الفترة من 2013 إلى 2017 حيث وصل الى حوالي 1.002.050 ألف جنيه سنة 2017. بالموازاة مع الارتفاع المستمر لعدد الاسر المستفيدة التي وصلت الى 119.891 ألف جنيه خلال نفس السنة.[1]

الجدول رقم (11): التمويل الأصغر المنفذ في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية للفترة (2013 – 2017)

الوحدة: آلاف الجنيهات

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
التمويل الأصغر القائم	386.155	469.076	550.231	673.208	1.002.050
عدد الاسر المستفيدة	97.115	110.677	109.677	110.514	119.892

المصدر: بنك الادخار والتنمية الاجتماعية تقرير 1013 – 2017

2- تصنيف التمويل الأصغر القائم (حسب القطاع) في بنك الادخار والتمنية الاجتماعية

شهد تصنيف التمويل الأصغر القائم في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية حسب القطاع تذبذبا في مختلف القطاعات خلال فترة الدراسة الممتدة من 2013 الى 2019، حيث أن القطاع الخدمي يجوز على أكبر حجم من التمويل الاضغر القائم في البنك والذي بلغت قيمته 588.963 ألف جنيه سنة 2017 ثم يليه قطاع الثورة الحيوانية بقيمة 128.507 ألف جينيه سنة 2017 وبعده القطاع التجاري بقيمة 188.558 ألف جنيه سنة 2017 ثم قطاع الزراعة بقيمة 81.298 ألف جنيه خلال نفس السنة ثم تأتي باقي القطاعات.

[1]-عبد الله آدم عبد الله أحمد، **دور سياسات بنك السودان المركزي عاى منح التمويل المصرفي الأصغر خلال الفترة من 2008-2017**، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة النيلين، الخرطوم، 2018، ص99.

الجدول رقم (12): تصنيف التمويل الأصغر في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية حسب القطاع للفترة (2013 – 2017) الوحدة: آلاف الجنيهات

العام	2013		2014		2015		2016		2017	
القطاع	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين
زراعة	24.969	11.213	47.710	32.806	30.848	34.819	60.876	26.852	81.298	7.362
ثروة حيوانية	113.146	32.024	89.718	14.070	90.229	18.878	149.210	23.155	128.507	22.144
صناعة	434	62	307	33	193	54	705	53	1.771	41
خدمي	156.117	36.163	200.278	43.728	280.749	37.330	319.514	40.783	588.963	48.923
تجاري	82.834	16.001	116.054	17.530	127.720	16.366	122.763	17.390	188.558	37.792
مهني	8.653	1.652	15.009	2.510	20.491	2.149	20.140	2.182	12.953	3.63
الإجمالي	386.153	97.115	469.007	110.677	550.231	109.596	673.208	110.414	1.002.05	119.892

المصدر: بنك الادخار والتنمية الاجتماعية التقرير السنوي للفترة 2014 – 2017.

شهد حجم التمويل الأصغر المنفذ في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية تطورا مستمرا على مدى السنوات (2013 – 2017)، حيث ارتفع من قيمة 289.646ألف حنيه سنة 2013 الى حوالي 802.117 ألف جنيه سنة 2017 وكذا ارتفاع عدد الاسر المستفيدة من التمويل خلال نفس السنة والذي بلغ عددهم 67.108 ألف جنيه سنة 2017.

الجدول رقم (13): التمويل الأصغر المنفذ في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية للفترة (2013- 2017)

الوحدة: آلاف جنيه

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
التمويل الأصغر المنفذ	289.646	364.180	395.500	513.478	802.117
عدد الأسر المستفيدة	50.669	58.883	55.298	55.375	67.108

المصدر: بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية تقرير2013-2017

3-التمويل الأصغر المنفذ (حسب القطاع) في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية

شهد تطور حجم التمويل الأصغر المنفذ حسب القطاع في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية خلال فترة (2013- 2017). تذبذبا في مختلف القطاع في مختلف القطاعات وعلى طول فترة الدراسة، حيث ان القطاع الخدمي يحوز على أكبر حجم التمويل الأصغر والذي بلغت قيمته 310.519 ألف جنيه سنة 2017 ثم يليه القطاع التجاري بحوالي 150.965 الف جنيه ثم قطاع الثورة الحيوانية بقيمة 101.196 ألف جنيه خلال نفس السنة ثم قطاع الزراعة ثم تأتي بقية القطاعات.

الجدول رقم (14): التمويل الأصغر المنفذ في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية (حسب القطاع) للفترة 2013- 2017

الوحدة آلاف جنيهات

القطاع العام	2013		2014		2015		2016		2017	
	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين
زراعة	17.883	12.395	35.704	11.496	13.373	2.075	31.705	7.444	133.656	12.871
ثروة حيوانية	52.308	6.72	67.142	4.931	60.599	5.925	26.475	824	101.196	4.003
صناعة	216	21	83	5	70	7	422	25	83.099	4.510
خدمي	131.866	20.313	168.688	27.266	235.484	40.462	328.387	35.720	310.519	36.375
تجاري	82.081	10.403	81.497	13.292	79.024	6.025	118.455	10.817	150.965	7.848
مهني	5.292	817	11.066	1.394	6.950	804	8.034	545	22.682	1.501
الإجمالي	289.646	50.699	364.180	58.384	395.500	55.298	513.478	55.375	802.117	67.108

المصدر: بنك الادخار والتنمية التقرير السنوي خلال الفترة 2014-2017

خلاصة:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن الحكومة السودانية من أجل النهوض بقطاع التمويل الأصغر، اتبعت العديد من الإجراءات والسياسات في مجال تنمية التمويل الأصغر، وتقوم هذه السياسات برفع قيمة التمويلات وخلق تشريعات للتمويل الأصغر وداعمة له ثم توجهها نحو جميع القطاعات.

كما تعتبر السودان من بين الدول الناجحة التي تبنت التمويبل الاسلامي الأصغر من خلال العديد من التجارب التي قامت بها عدة بتوك من بينها: بنك الأسرة السواداني، بنك الإبداع، بنك الادخار والتنمية الاجتماعية.

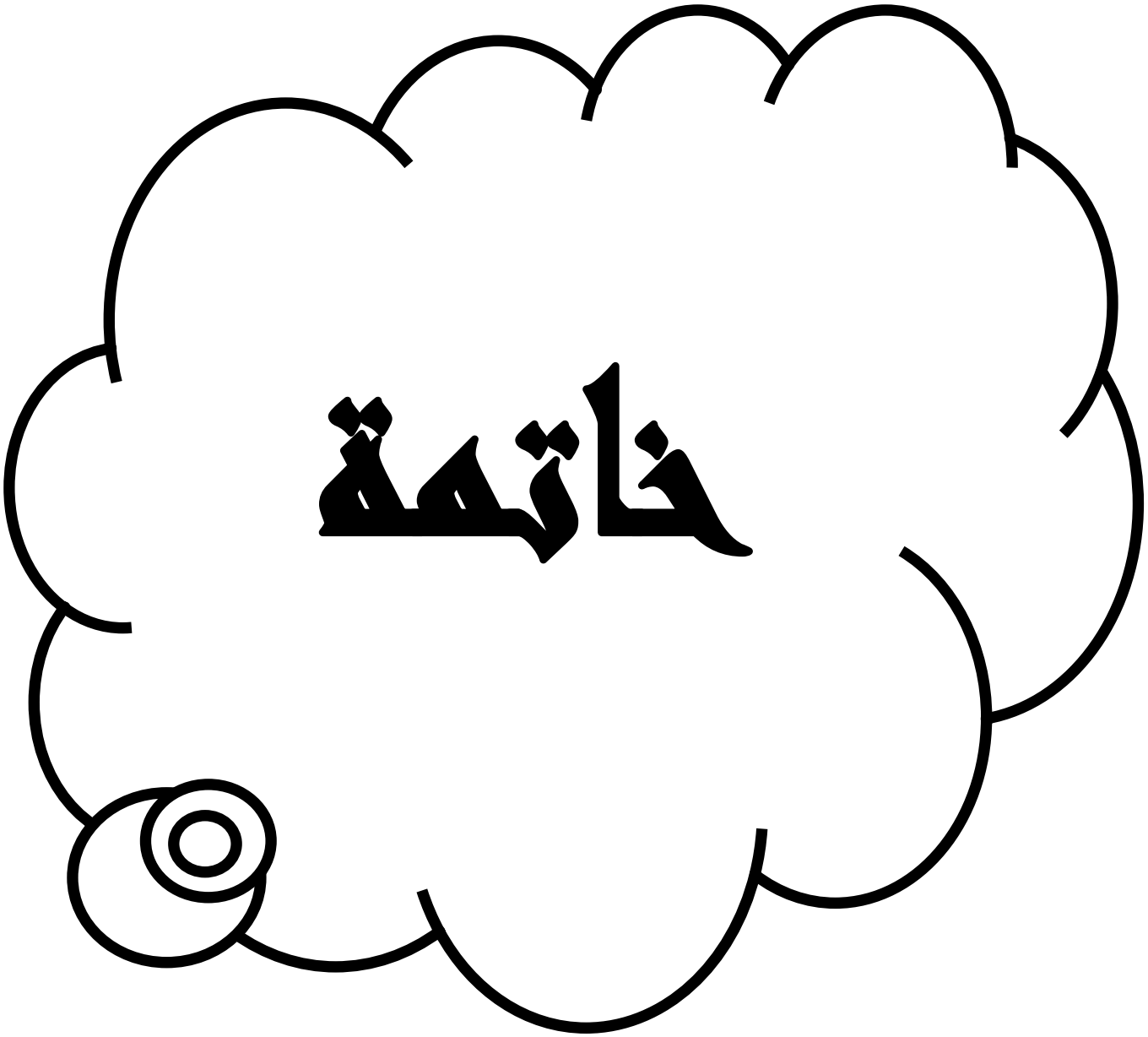
خاتمة

خاتمة:

قصد تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تواجه المشكلات الاقتصادية من خلال مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والاستقرار النقدي والمالي بشكل خاص، تدعمت الصناعة المالية الإسلامية بأداة مالية مهمة جدا والتي تمثلت في التمويل الإسلامي الأصغر، إذ يسعى إلى تحقيق أهدافها وفق الضوابط الشرعية ومؤسسات وهيئات الفقه الإسلامي.

إن التمويل الأصغر الإسلامي صيغة تمويلية وجدت لإعانة فئة مجتمعية محددة ذات دخل متدني أو معدم وتهدف إلى تحسين مستواها المعيشي وتحقيق حد الكفاية والخروج من دائرة الفقر والعوز من خلال إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة ممولة بصيغ إسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، هذه المشاريع أخذت تحتل حيزا مهما في العملية الإنمائية لأي اقتصاد من خلال توجهها للعمل في قطاعات مختلفة وفي مناطق عديدة وبأساليب مبتكرة ومتجددة.

- **اختبار الفرضيات:**

بعد الدراسة التي قمنها بها توصلنا إلى:

-**الفرضية الأولى:** نجحت العديد من البنوك السوادنية في تبني التمويل الإسلامي الأصغر(صحيحة) وتم التأكد منها من خلال المبحث الثالث من الفصل الثالث.

-**الفرضية الثانية:** تساهم البنوك الاسلامية في التنمية من خلال العديد من الآليات (صحيحة) وتم التأكد منها من خلال المبحث الثالث من الفصل الثاني.

- **نتائج الدراسة:**

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي:

– التمويل الإسلامي الأصغر يشير إلى جملة من الخدمات المالية المقدمة وفق ما تنص عليه الشريعة الإسلامية؛

--يعمل التمويل الإسلامي الأصغر على استئصال الفقر المدقع من خلال استهدافه للشريحة الأشد فقرا، فهذا النوع من التمويل لا يستثني شريحة الأشد فقرا من دائرة اهتماماته وتعاملاته؛

-يعتبر التمويل الإسلامي الأصغر أداة مهمة في تحقيق المشاريع الخاصة التي تساهم في التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج والتصنيع؛

- للتمويل الإسلامي العديد من المبادئ التي يقوم عليها والتي تم ذكرها سابقا؛

-يعود التوجه لاستخدام التمويل الإسلامي الأصغر لعدة مبرارات: كونه بديل مناسب يقوم على أسس اسلامية، وبذلك فهو يتيح الفرصة لكل المتعاملين الذين تمنعهم معتقداتهم الدنية وأفكارهم الايديولوجية من التعامل مع طرق التمويل التقليدية؛

-يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛

-تعتبر السودان من البلدان الاسلامية الناجحة في التمويل الإسلامي الأصغر.

- **التوصيات المقترحة:**

-السعي وتعميم التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر؛

-توفير الآليات المناسبة لنجاح التمويل الاسلامي الأصغر بالجزائر؛

-استخدام أنماط تمويل أصغر جديدة مثل الإقراض الجماعي وتمويل المشروعات العائلية؛

-يمكن احداث مؤسسات تمويل مقدمة للتمويل الأصغر في الجزائر؛

-الاقتداء بالدول الرائدة والناجحة في تطبيق التمويل الإسلامي الأصغر.

- **آفاق الدراسة:**

من خلال دراستنا نقترح بعض العناوين التي ربما تدرس مستقبلا:

-دور التمويل الإسلامي في دعم حاضنات الأعمال؛

-دور الصيغ الاسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

-دور التمويل الإسلامي الأصغر في دعم التنمية المحلية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

1-اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية-نظريات-نماذج-استراتيجيات**، دار أسامة للنشر والوزيع، الأردن، 2012.

2-صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.

3-محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، مكتبة الجامعة، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

4-مصطفى أبو كاساوي وأخرون ، **الضمان بالرهن والضمان المالي في توسعة التمويل الأصغر بالسودان**، بنك السودان المركزي ويونيكونز للاستشارات المحدودة، نوفمبر 2007.

5-مصطفى محمد مسند، **استراتيجية إدارة التمويل الأصغر بالمصارف السودانية**، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، الخرطوم-السودان.

ثانيا: الأطروحات والرسائل:

6-أسماء عربي، **تفعيل دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر- تجارب دول رائدة وسبل الاستفادة منها**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد ومالية محلية، جامعة برج بوعريريج، 2023/2022.

7-حبيب أعطية، عبد الكريم قندوز، **دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2021.

8-حميدة أوكيل، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس-الجزائر، 2016/2015.

9-فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008.

10- محمد العباسي، **برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير-دراسة ولاية اليزي-2001-2019**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر3-الجزائر، 2020/2019.

11- مصطفى زيروني، **النمو الاقتصادي واستراتجيات التنمية -حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2000.

12- نوال يحياوي، **تفعيل آليات التمويل الإسلامي الأصغر لتحقيق التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل واستثمار محلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 2023/2022.

13- حنان شرقي، **دور الجباية في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

14- عبد الله آدم عبد الله أحمد، **دور سياسات بنك السودان المركزي عاى منح التمويل المصرفي الأصغر خلال الفترة من 2008-2017**، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة النيلين، الخرطوم، 2018.

15- محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة-دراسة لأهم مصادر التمويل**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، 2003.

16- الأزهر عزه، سمية الأرقط، **التمويل الإسلامي الأصغر في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي**، ورقة بحثية مقدمة للندوة العلمية في موضوع: المالية الإسلامية، التطبيقات، التحديات، والآفاق.

17- **تنمية التمويل الأصغر الإسلامي**، الورقة الثانية من حوار السياسات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية.

ثالثا: المجلات:

18- عدة بركاهم، بوساحة محمد لخضر، **التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر-الوكالة الوطنية للقرض المصغر-**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد8، العدد2، 2021.

19- عدنان عوض الرشيدي، **التمويل الإسلامي متناهي الصغر وأثره في التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة الكويت، 2020.

20- أحمد يقور، نصيرة موسى، محمد رضا بوشيخي، **التمويل الإسلامي الأصغر لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي أفلو، المجلد3، العدد2، 2021.

21- اسماعيل مومني، عبد الناصر براني، **علي باللموشي، التمويل الإسلامي الأصغر ودوره في تحقيق الشمول الاقتصادي**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد7، العدد1، 2022.

22- جعفر شريقي، دور **التمويل المصغر الإسلامي في تحسين مستوى المعيشة (إندونسيا نموذجا)**، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد4، العدد1، 2019.

23- عمار درويش، صالح سميرة شهرزاد، **التمويل الإسلامي الأصغر كمصدر لتمويل المشاريع المصغرة-دراسة حالة بنك الخليج الجزائر(وكالة عين تموشنت)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد17، العدد1، 2022.

24- صفية بواحمد، أشواق بن قدور، **دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التمويل الأصغر في السودان نموذجا**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2022.

25- علي طالم، بومدين فيلالي، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية المستدامة-جامعة المدية-الجزائر، العدد6، جوان 2016.

26- فيلالي بومدين، طالم علي، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية-** ، مجلة الاقتصاد والتنمية -مخبر التنمية المحلية المستدامة-، جامعة المدية،العدد06، جوان 2016.

27- عبد اللطيف تيقان، **التمويل الأصغر الإسلامي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد6، العدد1، 2022.

28- هدى دياب أحمد صالح، **تقويم تجربة بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر-دراسة ميدانية تحليلية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية، المجلد1، العدد3، جوان 2015.

29- مجلة بنك الإبداع للتمويل الأصغر-السودان-، العدد الأول، تم الاطلاع في2024/04/23 عبر الرابط الالكتروني

www.ebdaabank.sd.ebdaabank.sd

30- بن عزة هشام، عبد الحميد بن الشيخ، **التمويل الأصغر الإسلامي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة-نماذج عالمية ناجحة-**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد03، العدد01، جوان 2020.

https://www.mfu.gov.sd/ar/about-the-uni

رابعا: المقالات:

31- ياسين بوضياف، **مقال بعنوان التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية**، جامعة الشلف-الجزائر.

32- أسماء صلاح، **عناصر التنمية الاقتصادية**، تم الاطلاع في 2024/03/7، عبر الرابط https://www.almrsal.com

33- بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، تم الاطلاع في 2023/04/20، عبرا الرابط http://www.mfu.gov.sd

34- وجيز بوت، **ما استراتيجيات التنمية الاقتصادية**'، تم الاطلاع في2024/03/8 عبر الرابط https://www.ejaba.com/question/

خامسا: المحاضرات:

35- فرطاس سامية، **التمويل الأصغر الإسلامي: نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف**، محاضرات، جامعة سطيف، 2011، ص2، تم الاطلاع في 2024/2/15 متوفرة عبر **phg, hg** ، https://iefpedia.com

36- فريدة معارفي، **النمو والتنمية الاقتصادية**، محاضرات في مقياس مدخل علم الاقتصاد، السنة الأولى جذع مشترك، جامعة بسكرة-الجزائر.

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية، والذي يعتبر من الأساليب التي حققت نتائج جد ايجابية في الكثير من الدول العربية، وتم أخذ السودان كدراسة حالة لواقع التمويل الإسلامي الأصغر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

و توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها إلى نجاح السودان في تطبيق التمويل الإسلامي الأصغر، الدور الكبير الذي يعبه التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي الأصغر، التنمية الاقتصادية.

summary:

The study aims to highlight the role of Islamic microfinance in achieving economic development, which is considered one of the methods that have achieved very positive results in many Arab countries. Sudan was taken as a case study of the reality of Islamic microfinance and its role in achieving economic development. In this study, we have relied on the approach Descriptive and analytical method.

The study reached a number of results, the most important of which is Sudan's success in implementing Islamic microfinance, and the major role that Islamic microfinance plays in achieving economic development.

Keywords: Islamic microfinance, economic development.